وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الاقتصاد الكلي 1
ملخصات و تمارين

السنة الثانية علوم اقتصادية

2023/2022

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التحليل الاقتصادي الكلي1

السنة الثانية علوم اقتصادية

الدكتور: جدي عبد الحليم

مقدمة :

مقرر الاقتصاد الكلي يعنى بموضوعات هي مسار اهتمام الجميع ودائما ما يتم تناولها في الصحف والتلفزيون وغيرها من الوسائط بل وحتى في المجالس باعتبارها موضوعات تهم الجميع كقضايا الناتج الاجمالي والداخل الوطني والتضخم والبطالة والدعم الحكومي، كما يسمح برسم وتقويم السياسات الاقتصادية المناسبة التي تساعد على حل المشكلات الاقتصادية و زيادة درجة الأداء الاقتصادي للدولة.

تهدف هذه المطبوعة الى التعريف بمادة الاقتصاد الكلي، والذي يعتبر فرع من النظرية الاقتصادية ويختص بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار والتضخم والكساد وكذلك التعرف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

والمطبوعة تعنى بدراسة الموضوعات المقررة على طلبة السنة الثانية فرع العلوم الاقتصادية من السنة الثانية وقد تناولت أهم المصطلحات الخاصة بالمقياس ثم دراسة طرق قياس الناتج الوطني بكل مفاهيمه ودراسة النموذج الكلاسيكي في التوازن وأخيرا قدمت عرضا لمبادئ الاقتصاد الكلي الكينزي.

وقد تم تقسيم هذه المطبوعة الى فصول حاولنا من خلالها تبسيط المفاهيم كما هو مقرر حتى يتسنى للطالب فهم محتواها وقد تضمنت أهم ما يخص المادة مدعمة في آخرها بتمارين غير محلولة تعزز هذا الفهم .

وفي الختام أمل أن تؤدي هذه المطبوعة الهدف الذي كتبت لاجله من أجل تقريب المفاهيم لطالب السنة الثانية و أن تكون اضافة ولو بسيطة تمكن الطالب من فهم المادة المقررة.

الفصل الاول: مفاهيم عامة:

1.1 مفهوم علم الاقتصاد

هناك مفاهيم عديدة لعلم الاقتصاد تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية لأصحابها. فقد عرف الاقتصادي الأسكتلندي "آدم سميث" في كتابه "**ثروة الأمم**" علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها. أما الاقتصادي الانجليزي "ألفارد مارشال" فقد عرف الاقتصاد بأنه أحد العلوم الإنسانية الذي يختص بالجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الفرد، ويتناول كيفية استخدام المقومات المادية لتحقيق الرفاهية.

2.1 التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي

العادة هي أن ينظر إلى النظرية الاقتصادية باعتبار أنها تتكون من التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي.

أما الأول **فهو** ذلك العلم الذي يهدف إلى وصف وتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي للمجاميع الاقتصادية عن طريق تجميع المتعاقدين والمتعاملين في مجموعات متجانسة من حيث الهدف أو اتخاذ القرار أو طبيعة المعاملات، أي تحليل النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، وسلوك المتغيرات الرئيسية الخاصة والعوامل التي تؤثر على هذا السلوك.

أما الثاني: **فهو**العلم الذي يهدف إلى وصف وتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي للوحدات المكونة للنشاط من متعاقدين ومتعاملين، فالاقتصاد الجزئي يدرس جزء من النظام الاقتصادي كسلوك المستهلك للفرد أو المشروع أو الصناعة الواحدة، ويهدف من الدراسة تحليل العوامل المختلفة التي توجه وتدير الأسواق الفردية للسلع المختلفة وعلاقة الأسواق ببعضها.

من التعريفات السابقة للاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، يمكن القول إن الاقتصاد الكلي هو دراسة شاملة للاقتصاد ككل. الاقتصاد الكلي لا يهتم بدراسة الجزئيات -سعر السجائر مقارنة بسعر الخبز-منتجات السيارات مقارنة بمنتجات الحديد-لكن بالشكل العام.

أما الاقتصاد الجزئي فيهتم بدراسة الأسواق، بالوحدات التي هي في الأسواق، وبالتحديد المنتجين والمستهلكين.

الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي هو تقريبا مثل مشاهدة سباق الخيل. فعند عملية استعمال "***Binoculars***" تكون بصدد متابعة سباق لفرس معين بالتدقيق، ولكن تهمل بقية السباق وهذا هو الاقتصاد الجزئي، لكن في بعض الأحيان تكون لدينا صورة أوضح للسباق ككل عن طريق استعمال العين المجردة، وهذا هو الاقتصاد الكلي.

مجالات اهتمام النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

مجالات التحليل الاقتصادي الكلي	*مجالات التحليل الاقتصادي الجزئي*
– إجمالي الناتج – المستوى العام للأسعار – الاستخدام التام – عرض النقود – مخزون رأس المال	– نظرية السعر – نظرية المستهلك – توازن المنتج في الأسواق المختلفة

و مما سبق تعرف النظرية الاقتصادية على أنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الكلي، التوظيف، الصادرات، إلخ...

و بالمقابل يكون النموذج الاقتصادي الكلي عبارة عن تمثيل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية. ما المقصود بالمتغيرات الاقتصادية؟

المتغيرات الاقتصادية: هناك نوعان من المتغيرات الاقتصادية

مثال: لتكن لدينا دالة الاستهلاك التالية: (سنتوسع في دراستها وتحليلها في الفصول اللاحقة)

$$C= a+bY$$

الاستهلاك دالة تابعة للدحل ، أي بعبارة أخرى: (Y) **متغير مستقل** و (C) **متغير تابع** .

بالإضافة لما تم ذكره أعلاه، هناك ما يعرف بالمتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية. المتغيرات الداخلية هي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج. أما المتغيرات الخارجية فهي المتغيرات التي تتحدد قيمها خارج النموذج.

علاقة التحليل الكلي بالنظرية الاقتصادية: يقصد بالنظرية الكلية الاقتصادية تلك النظريات التي تشرح سلوك الظواهر الاقتصادية ويقوم التحليل الاقتصادي بوضع هذه النظريات وإظهار نقدها من ناحية قوتها وضعفها.

يهدف التحليل الكلي إلى وصف سلوك المتغيرات الاقتصادية في إطار الاقتصاد الوطني، والنظرية الاقتصادية تشرح سلوك الظواهر الاقتصادية الكلية مثل "نظرية الاستهلاك"، "نظرية الادخار"، و"نظرية الاستثمار". صياغة النظرية الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي تكون بإحدى الأساليب:

مفهوم النشاط الاقتصادي

يتحدد النشاط الاقتصادي على أساس عدة خصائص من أهمها:

1. أن ممارسة النشاط الاقتصادي له مقابل اقتصادي في السوق، فلا يعتبر نشاطا اقتصاديا ما يقدم دون مقابل اقتصادي.
2. أن زيادة المقابل الاقتصادي أو نقصانه يترتب عليه تغيير النشاط الاقتصادي.
3. أن النشاط الاقتصادي يترتب عليه نتائج قابلة للتسويق.
4. كل نشاط يقوم به الفرد هو نشاط اقتصادي.وهدف الدراسات الاقتصادية هو تنمية النشاط الاقتصادي والحد من التقلبات التي يمكن أن يتعرض لها النشاط والعمل على الوصول إلى أقصى رفاهة اقتصادية ممكنة بتوفر جميع احتياجات المجتمع.

ويهدف النشاط الاقتصادي إلى استخدام عناصر الإنتاج لتوفير حاجات المجتمع. عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) هي الأرض، رأس المال العيني والنقدي، اليد العاملة، والتنظيم.

ما هو الاقتصاد الكلي

لنبدا بالتذكير بتعريف علم الاقتصاد الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين

والذي عرف الاقتصاد على انه العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبيه الحاجات البشريه غير المحدوده

باستخدام المتاح من الموارد الاقتصاديه النادره

المشكله الاقتصاديه

يتضح من هذا التعريف ان طبيعه المشكله الاقتصاديه التي تواجهها جميع المجتمعات بدرجات متفاوته

تتمثل في

وجودي كميه محدوده من الموارد الاقتصاديه

تقابلها حاجات غير محدوده من السلع والخدمات التي يرغب افراد المجتمع في الحصول عليها

تقسم تسهيلا لدراستها الى

النظريه الاقتصاديه الجزئيه

والنظريه الاقتصاديه الكليه

الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي

واحد دراسه وتحليل المتغيرات الاقتصاديه الكليه كالنادج الكلي للدوله والدخل القومي

يتناول مكونات الطلب الكلي الانفاق الكلي في الاقتصاد كما يتناول العرض الكلي الناتج الكلي من السلع والخدمات ومن ثم يبحث في كيفيه تحديد الدخل التوازن

دراسه الدوله الدوله في الدراسه دور الدوله في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقديه والماليه بهدف تحليل تحقيق الاقتصاد الاقتصادي

تحقيق ودراسه المشكلات الاقتصاديه الكرديه الكليه المتعلقه بالتضخم والبطاله ومحاوله تقديم الحلول الخاصه بها

3.1**الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد النموذجي**يدرس النوع الاول كيف يتم واقعيا حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع أو أنه ذلك الاقتصاد الذي يمكن دراسته طبقا لمصادر الحقيقة، ويتعلق هذا النوع بما هو كائن أو ما سوف يكون، ومن الصعب أحيانا الحصول على الحقائق لاختيار فرضيات معينة، أما **الاقتصاد النموذجي:** يهتم بما يجب أن يكون عليه أو الطريقة التي ينبغي أن تحل بها المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع،

4.1 أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

من المعروف أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية:

النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يقصد به الزيادة في قيمة مجموع الثروة المنتجة. كلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من نمو السكان كلما كان أفضل، لماذا؟ للإجابة عن هذا التساؤل يتوجب علينا شرح مفهوم مستوى المعيشة.

مستوى المعيشة: يقصد بمستوى المعيشة نصيب الفرد في فترة زمنية معينة من السلع والخدمات. وكلما كان ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات كبيرا كلما كان ذلك مقياسا لمستوى معيشة مرتفع، وعادة ما يقاس مستوى المعيشة لأغراض المقارنة مع المجتمعات الأخرى كما يلي:

$$\text{مستوى المعيشة} = \frac{\text{الثروة المنتجة في فترة زمنية}}{\text{عدد السكان}}$$

وهو متوسط حساب دخل الفرد أو نصيب الفرد من الثروة.

مثال: ليكن لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة مجموع الثروة المنتجة خلال فترتين، عدد السكان، ونصيب الفرد.

(1)	(2)	(3)	(4)
	الفترة $(n-1)$	الفترة (n)	النمو $\left(100\times\left(\frac{(2)-(3)}{(2)}\right)\right)$
قيمة مجموع الثروة المنتجة	10000	10200	2 %
عدد السكان	50	55	3 %
نصيب الفرد	2000	1980	- 1 %

بالرغم من أن قيمة مجموع الثروة المنتجة بين الفترة (n) والفترة $(n-1)$ قد زادت كما هو مبين في الجدول أعلاه بمقدار% 2، إلا أننا نلاحظ أن نصيب الفرد من الثروة قد أنخفض بمقدار - 1 %، وهذا راجع أساسا إلى أن الزيادة في قيمة الثروة كانت أقل من الزيادة في عدد السكان.

الاستخدام التام: لرفع مستوى معيشة الأفراد لابد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، لأن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل. بمعنى آخر، توفير فرص العمل، وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية في المجتمع.

معنى البطالة

** البطالة عبارة عن قياس لعدد الأفراد المسجلة للبحث عن عمل ولكن بدون عمل.

** معدل البطالة هو نسبة اليد العاملة الغير عاملة

** اليد العاملة هي عدد الأفراد العاملين أو بصدد البحث عن عمل، ويستثنى هنا الأغنياء مالكي الأراضي والمدمنين على المدخرات.

لماذا نسبة البطالة مرتفعة في بعض الدول عن غيرها؟

- رفض العمال العمل بالأجور السائدة **(بطالة اختيارية)**، انتقال العامل من عمل وترقى لأعلى فلابد من تدريبه عليها **(بطالة احتكارية)**
- هل البطالة مقصودة كسياسة لكبح التضخم؟ أو واجب على الدولة خلق مناصب جديدة؟
- **استقرار الأسعار:** إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، وأشياء أخرى سنراها لاحقا. بمعنى آخر فإن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الأفراد، لذا لابد من تأمين استقرار الأسعار.

معنى التضخم: معدل التضخم السنوي هو عبارة عن نسبة الزيادة السنوية في متوسط أسعار السلع والخدمات. لماذا هناك تضخم؟ - ما هي مسببات التضخم؟ هل (عرض النقود؟ - النقابات العمالية؟) لماذا الاهتمام الكبير بالتضخم؟ هل التضخم يؤدي إلى بطالة؟ كل هذه الأسئلة سنجيب عليها لاحقا.

KEY TERMS	الكلمات المفتاح
Economic Theory	النظرية الاقتصادية
Macro-Economics	الاقتصاد الكلي
Micro-Economics	الاقتصاد الجزئي
Macroeconomic Model	النموذج الاقتصادي الكلي
Economic Variables : - Independent Variable - Dependent Variable	المتغيرات الاقتصادية الكلية – متغير مستقل – متغير تابع
Endogeneous Variables	المتغيرات الداخلية
Exogenous Variables	المتغيرات الخارجية
Positive Economic	الاقتصاد الوضعي
Normative Economic	الاقتصاد النموذجي
Descriptive Analysis	التحليل الوصفي
Mathematical Analysis	التحليل الرياضي
Graphical Analysis	التحليل البياني
Economic Growth	النمو الاقتصادي
Full-Employment	الاستخدام التام
Price Stability	استقرار الأسعار
Inflation	التضخم
Price Indices	مؤشرات الأسعار

الفصل الثاني: المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي

ملخص للدرس:

ينتج الاقتصاد أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة (العمل *وراس المال والأرض والتنظيم)، من خلال مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج على مقابل مادي* نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. فعنصر العمل يحصل على أجر، فيما يحصل عنصر الأرض (مالك الأرض) على ريع، ويحصل عنصر رأس المال على الفائدة، بينما يحصل المنظم على الأرباح. إذاً، يحصل العنصر الإنتاجي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

الدخل الكلي (أو الإجمالي) = (سعر الوحدة) x (الكمية المباعة من السلعة)

1- قطاعات الاقتصاد:

ينقسم الاقتصاد في العادة إلى أربع قطاعات رئيسية، والتي تتمثل في قطاع العائلات وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي، لكل قطاع له وظائفه مما يؤدي إلى حدوث تبادل المنفعة بينهم وهذا يؤدي إلى حدوث تدفقات حقيقية ونقدية.

2- بعض المفاهيم الأساسية:

2- 1- الناتج المحلي الاجمالي : وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

2- 2- الدخل الوطني : مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

الدخل= الأجر+ الربح + الفائدة + الريع

2- 3- الإنفاق الكلي : ويتكون من مجموع إنفاق القطاعات الاقتصادية الاربعة : عائلي و اعمال و حكومي وعالم خارجي أي أن الانفاق الكلي هو مجموع الاستهلاكي الخاص (C)و الإنفاق الاستثماري (I)و الإنفاق الحكومي (G)و وصافي الصادرات (Xn).

D= C + I + G + Xn

يقوم القطاع العائلي بتقديم خدمات عناصر الإنتاج (عمل، أرض، رأس المال، التنظيم) إلى قطاع الإنتاج. الذي يقوم باستخدامها في العملية الإنتاجية. ويحصل القطاع العائلي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، ويسمى هذا بالدخل المحلي. أما بالنسبة لقطاع الإنتاج، فإنه يقوم ببيع السلع والخدمات المختلفة إلى القطاع العائلي. ويمثل مجموع قيم هذه السلع والخدمات الناتج المحلي، وكذلك فإن مجموع ما تم إنفاقه على إنتاج السلع والخدمات وشرائها يمثل الإنفاق الكلي. ويتضح لنا أن كل دينار تم إنفاقه في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة يمثل في نفس الوقت دخلاً لمن ساهم في العملية الإنتاجية لهذه السلعة أو الخدمة، أي:

الناتج المحلي = الدخل المحلي = الإنفاق الكلي

أما إذا كانت حلقة التدفق في اقتصاد مكون من أربع قطاعات. فأن القطاع العائلي سيقوم بتوزيع دخله كما يلي:

الاستهلاك: جزء من الدخل مخصص للإنفاق على استهلاك السلع والخدمات.

الادخار: جزء من الدخل الفائض عن الاستهلاك .

الضريبة: جزء من الدخل يذهب إلى الحكومة.

وفي ما يخص اربع قطاعات فنلاحظ المعاملات التالية:

-1: قطاع العائلات ينفق جزءا من دخله الذي يحصل عليه من قطاع الإنتاج على السلع النهائية والخدماتو الذي توجه قيمته إلى قطاع الإنتاج ؛

- 2: قطاع العائلات يدخر جزء من دخله والذي يتم توجيهه إلى السوق المالي (اقتراض مباشر) أو البنوك (اقتراض غير مباشر) والتي توجه للاستثمارات الجديدة أو توسعية لإنتاج السلع الاستثمارية أو الإنتاجية ؛

- 3: قطاع العائلات سيدفع صافي الضرائب للقطاع الحكومي والتي تتمثل في الفرق بين ما يدفعه القطاع العائلي من ضرائب وما يحصل عليه تحويلات إليه من قطاع الحكومة، بدورها الحكومة ستقوم بإنفاق ما تحصل عليه (إيرادات) في شكل إنفاق عام على احتياجاتها من القطاع الإنتاجي من سلع نهائية وخدمات .

- 4: قطاع العائلات سيدفع قيمة الواردات من السلع والخدمات التي يحتاجها و لا تتوفر محليا من قبل القطاع الإنتاجي إلى قطاع العالم الخارجي، في المقابل فإن قطاع الإنتاج

سوف يحصل على قيمة الصادرات التي تم تصديرها للعالم الخارجي والتي تزيد عن احتياجات الأعوان الاقتصاديون المحليون.

من التحليل السابق لوظائف الأعوان الاقتصاديون نستنتج:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي = الإنفاق الكلي

4- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

4- 1- طريقة الناتج:

يعريف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، حيث يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية و لا يتم احتساب قيم السلع الوسيطة التي يتم استخدامها في إنتاج سلع أخرى، وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة تكرار الحساب .

تعتمد هذه الطريقة على حساب قيمة الإنتاج لجميع الوحدات الإقتصادية الموجودة داخل الرقعة الجغرافية للبلد وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة سواء كان ذلك بعوامل إنتاج محلية أو أجنبية، المهم أن تكون هذه العوامل داخل الرقعة الجغرافية للبلد، وللتوضيح أكثر نأخذ المثال التوضيحي التالي:

مثال : يبيع مزارع قنطار من القمح بقيمة 1000 دج لمطحنة ما لتحوله بدورها إلى دقيق وتبيعه لمخبزة 1500 دج، هذه الأخيرة تصنع بالدقيق خبزا لتبيع جزء منه للعائلات بقيمة 1000دج المتبقي من الخبز تبيعه للمطاعم بقيمة 800 دج لتبيعه هذه الأخيرة (المطاعم) للزبائن مع وجبات الأكل بقيمة900 دج، الجزء المتبقي من المخبزة يباع لبائعي الخبز في الأرصفة بقيمة 400 دج هؤلاء يبيعونه للعائلات بقيمة500دج.

المطلوب: أحسب قيمة الناتج.

نلاحظ أنّ هناك عدة وحدات إقتصادية، قامت بإنتاج يختلف عن الوحداتة الأخرى، فالناتج الكلي هو مجموع قيم الإنتاج في هذه الوحدات وعليه نحصل على:

$$Y = 1000 + 1500 + 1000 + 800 + 900 + 400 + 500 + 6100$$

لكن نلاحظ أننا قد إرتكبنا خطأ التكرار، ويظهر ذلك في تكرار قيم المنتجات الدقيق وحده، لكن نلاحظ أن قيمة القمح موجودة في قيمة الأولى تم بيع القمح بـ د 1000ج التي تم إستخدامها مرة في العملية الإنتاجية، فمثلا في العملية قمنا بحساب قيمة القمح وحده ثم قمنا بحساب قيمة للمطحنة والتي بدورها حولته إلى دقيق لتبيعه بـ 1500 دج للمخبزة، لقد الدقيق وأنّ المرحلة الثانية لم تكن سوى طحن القمح لتحوله إلى دقيق، وبالتالي فالمطحنة قد أضافت ما قيمته 500 دج للقمح لتحوله إلى دقيق.

إذن، لإزالة مشكل التكرار سوف نعمل على حساب ما يتم إضافته في كل مرحلة من العملية الإنتاجية أو نعمل على حساب قيمة المنتج النهائي في العملية الإنتاجية، وذلك لأن المنتوجات لمنتجة في المراحل السابقة ما هي إلّا منتجات وسيطية وليست نهائية، والناتج هو قيمة السلع والخدمات النهائية وليست الوسيطية.

إذن لحساب الناتج وفق طريقة الإنتاج نتبع إحدى الأسلوبين التاليتين:

أ// أسلوب القيمة المضافة:

القيمة المضافة: تعرف على أنّها ما يتم إضافته فعلا في مرحلة إنتاج أو مراحل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وهي تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج ومستلزماته:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج (الإستهلاكات الوسيطية)

إذن الناتج هو مجموع القيم المضافة، وعليه نكتب:

$$Y=\Sigma TVA = T\,VA1 + TVA2 + TVA3 + T\,VA4 + T\,VA5$$

$$=1000 + 500 + 700 + 100 + 100 = 2400$$

وعليه الناتج الوطني أو المحلي (الناتج المحلي الإجمالي حسب المحاسبة الوطنية): هو مجموع القيم المضافة المحققة في الإقتصاد على مستوى الوحدات الإقتصادية الموجودة داخل الحدود خلال فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة.

ب- أسلوب المنتج النهائي:

وفق هذه الطريقة فإن الناتج الوطني هو عبارة عن قيم السلع والخدمات النهائية المباعة للأعوان الاقتصاديون بالإضافة إلى السلع الوسيطية التي تزيد في المخزون والتي تؤدي إلى زيادة رأس المال الإنتاجي مثل الآلات ...إلخ.

والناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة يحسب وفق الطريقة التالية:

$$PIB= P1 * Q1 + P2 * Q2 + P3 * Q3 + ...+ Pn * Qn$$

حيث: P : أسعار السلع النهائية والخدمات، بالإضافة إلى أسعار المخزونات بما فيها السلع الوسيطة.

Q : كمية السلع النهائية والخدمات، بالإضافة إلى كميات السلع من المخزونات بما فيها السلع الوسيطة.

وعليه الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في اقتصاد ما بعوامل إنتاج محلية خلال فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة.

ملاحظة:

- الناتج المحلي الإجمالي هو تدفق لأنه يحسب نهاية السنة أو الفترة ولا يحسب في أي فترة زمنية .
- يحتوي الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات التي أنتجت في تلك السنة.

- السلع النهائية والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي هي التي تدخل غلى السوق وتُقَوَم بأسعاره.

4- 2- طريقة الدخل:

يعرف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب إجمالي الدخل المحلي كما يلي:

إجمالي الدخل المحلي = صافي الدخل المحلي + ضرائب غير مباشرة + اسهتلاك رأس المال - إعانات الإنتاج

ويتكون صافي الدخل المحلي من الدخول التالية:

الأجوروالمرتبات: وهي الدخول التي يحصل عليها عنصر العمل.

الأرباح: وهي الدخول اتي يتحصل عليها عنصر الادارة (التنظيم) .

الفوائد: تمثل العائد الذي يحصل عليه عنصر رأس المال.

إيجارات وريع: وهي الدخول التي يحصل عليها عنصر الأرض نظير استأجار المباني و الاراضي مثلا. الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الانتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها. وبعبارة أخرى فإن الدخل الوطني عبارة عن مجموعة أجور العمل Wages (W) و ريع الأرض Rent (R)، فائدة رأس المال Interest (I) ، و ربح المنظم Profit . (P)

- حساب الناتج وفق طريقة الدخول سوف يكون مقوما بسعر التكلفة أي تكلفة العوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، وللحصول عليه بسعر السوق سوف نظيف الضرائب غير المباشرة ونطرح إعانات الإنتاج ونظيف الإهتلاك، وعليه:

إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق = إجمالي الناتج المحلي بتكلفة العوامل + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج+ الإهتلاك

حيث أن :

الضرائب غير المباشرة = الضرائب على المبيعات + الضرائب على الأرباح + الضرائب على الواردات

إعانات الإنتاج: وهي مدفوعات تدفعها الدولة للمنتجين بهدف زيادة الإنتاج لذلك تطرح من الدخل المحلي الصافي.

الإهتلاك: هو عبارة عن تكلفة ولا يمثل دخل لأي عنصر إنتاجي فهو يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي

- الربح كدخل لعنصر التنظيم يتكون من: دخل الملاك أو أصحاب الدخول الصغيرة.
- أرباح الشركات، وهي ما تحققه المؤسسات وتوزع كما يلي:

أ. ضرائب على أرباح الشركات : ما يدفع للحكومة في شكل ضرائب ؛

ب. أرباح الأسهم: وهي الأرباحالموزعة على الملاك الأصليين ؛

ج. الأرباح المحتجزة (غير موزعة): وهي الأرباح التي لا يتم توزيعها على حملة الأسهم العادية وهم الملاك الأصليين ويتم احتجازها في خزانة المؤسسة

إجمالي الدخل الوطني بسعر السوق=

صافي الدخل الوطني:
- أجور ومرتبات W
- + أرباح P
- + إيجارات وريعR
- + فوائدI

+ ضرائب غير مباشرة Txi

+ اهتلاك رأس المال

- إعانات الإنتاج

3-4 طريقة الإنفاق:يمكن تعريف الإنفاق الكلي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (Xn)، أي:

$$D= C + I + G + Xn$$

وفيما يلي نستعرض بعض المفاهيم المهمة المستخدمة في الحسابات الوطنية.

5-- الناتج المحلي الاجمالي (PIB) والناتج الوطني الاجمالي (PNB) :

يقوم الناتج المحلي الاجمالي باحتساب قيم السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل الاقتصاد. إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين حاملي جنسية الاقتصاد

(شركات أجنبية مثلاً)، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج. وفي نفس الوقت، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج ومن ثم فإنها تحصل على عوائد يتم تحويلها إلى الداخل. ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة إلى الخارج والعوائد المحولة إلى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج من والى الخارج.

. وعند إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج إلى الناتج المحلي الاجمالي فإننا نحصل على الدخل الوطني الاجمالي (PNB).

إجمالي الناتج الوطني = إجمالي الناتج المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج من وإلى الخارج

6- الناتج المحلي الصافي (PIN):

كما نعلم فإن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد قيمتها مع مرور الوقت، ويسمى هذا بإهتلاك رأس المال. يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ معين من أجل تعويض الآلات والمعدات بأخرى جديدة تحل محل القديمة. وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهتلاك رأس المال من الناتج المحلي الاجمالي نحصل على الناتج المحلي الصافي:

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – إهتلاك رأس المال

7 - **الدخل الشخصي (RP):**

يتكون صافي الدخل المحلي من أجور ومرتبات، أرباح وفوائد، إيجارات وريع، وأخيراً الدخول الأخرى. ويمكن التوصل إلى الدخل الشخصي كما يلي:

صافي الدخل المحلي

- **أقساط معاشات التقاعد**
- **ضرائب أرباح الشركات**
- **أرباح محتجزة**
+ **مدفوعات الضمان الاجتماعي**
+ **إعانات فردية**
= **الدخل الشخصي**

8- الدخل المتاح أو التصرفي(RD) :

وهو الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه وإنفاقه على استهلاك السلع والخدمات المتعددة وتوفير الباقي في صورة ادخار. ويمكن التوصل إلى تحديد مستوى الدخل الشخصي المتاح كما يلي:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة

- الاستهلاك والادخار :يقوم الفرد بعد حصوله على الدخل المتاح، بتوزيعه على الاستهلاك (C) والادخار (S)، أو: **الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار**

ويوضح الشكل التالي ملخصا لجميع المعادلات السابقة.=

إجمالي الناتج الوطني

(-) صافي عوائد عناصر الإنتاج

= إجمالي الناتج المحلي

(-) إهتلاك رأس المال

= صافي الناتج المحلي

(-) ضرائب غير مباشرة

(+) إعانات إنتاجية

= صافي الدخل المحلي (= أجور ومرتبات + أرباح وفوائد +

إيجارات وريع + دخول أخرى)

(-) أقساط معاشات التقاعد

(-) ضرائب أرباح الشركات

(-) أرباح محتجزة

(+) مدفوعات الضمان الاجتماعي

(+) إعانات فردية

= الدخل الشخصي

(-) ضرائب دخل

= الدخل الشخصي المتاح

(-) الاستهلاك

= الادخار

9- إجمالي الناتج المحلي الاسمي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي:

يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي. إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي. نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي والناتج المحلي الحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي : هو قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب سنة الأساس (أول سنة). أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار، وتمثل حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي الاسمي/الرقم القياسي للأسعار×100

10- الرقم القياسي للاسعار

10- 1. مكمش الناتج المحلي الإجمالي (المكمش الضمني، الرقم القياسي لباش):

يعد تقدير الناتج المحلي الإجمالي أمر غاية في الصعوبة بالنسبة لأهل الاختصاص، ولكن ما يزيد الأمر صعوبة هو مقارنة هذا الأخير عبر الزمن، ويرجع الأمر في ذلك إلى التغيرات في الأسعار، ويعد مؤشر الأسعار حسب باش أو المكمش الضمني من بين المؤشرات التي تستعمل لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج الوطني الإجمالي، يتم حسابه من خلال تقسيم مقدار السعر الجاري على مقدار السعر الثابت

وصيغته الرياضية هي $PY=\frac{P1Q1}{P0Q1}$

حيث أن:

$P1, P0$ **:الأسعار في سنتي الأساس وسنة المقارنة على التوالي؛**

$Q1, Q0$ **: الكميات في سنتي الأساس وسنة المقارنة على التوالي.**

2. الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (الرقم القياسي للاسبير):

يستخدم في قياس تكلفة المعيشة، وذلك من خلال عكسه لأسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل للمستهلكين، يتم حسابه من خلال قسمة الناتج بالأسعار الحالية وكميات سنة الأساس على الناتج بكميات

وصيغته الرياضية هي $PY=\frac{P1Q0}{P0QO}$

2-10 النمو الاقتصادي:

تعدت تعاريف النمو الاقتصادي لكنها ترمي إلى نفس الفكرة، ومن أهم هذه التعاريف:

- العيسوي إبراهيم(1989): النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أي نوع، اقتصادية كانت أو اجتماعية؛

- كالدور(1957): يضيف بعض الخصائص الهامة للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن النمو الاقتصاديهو الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى في بعدها الزمني الفتراتيقاس معدل النمو الاقتصادي حسب المقياس البسيط له كما يلي:[1] **معدل النمو الاقتصادي = (الدخل الحقيقي للفترة 2 – الدخل الحقيقي للفترة 1)/ الدخل الحقيقي للفترة 1**

الفصل الثالث: النظرية الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي الكلي

1- المبادئ الأساسية للنظرية الكلاسيكية.

قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود والتي سادت في القرن التاسع عشر ميلادي على مجموعة من الأفكار الأساسية حيث اعتبروا النقود ستار يغطي حقيقة المبادلات فاكتناز النقود يعتبر سلوك غير عقلاني، كما فصلوا بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية وانصب انشغالهم الأساسي على تحديد أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار، فالتوازن عندهم تلقائي والنقود حيادية التأثير على مستوى الاستخدام(العمالة) والإنتاج بالإضافة إلى هذه الأفكار فقد ارتكزت هذه النظرية على :

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- المنافسة التامة؛
- قانون ساي للأسواق، والذي يعني أن كل عرض يخلق طلبه الخاص؛
- سعر الفائدة يتحدد بتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار؛
- التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل؛
- الادخار دالة لسعر الفائدة (دالة متزايدة)؛
- الاستثمار دالة لسعر الفائدة(دالة متناقصة).

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها.

وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل.

2- التوازن في سوق العمل: يعتمد حجم الاستخدام من العمل على العرض و الطلب على العمل. يتوقف الطلب على العمل من طرف أية مؤسسة تسعى إلى تعظيم أرباحها على:

1* الأجر النقدي (الاسمي) w

2* الإنتاجية الحدية للعمل mp حيث $mp = w/p$

3* سعر الوحدة من الناتج الذي يمكن أن تباع في السوق

و يمكن التعبير عن الطلب على العمال، على شكل دالة تأخذ الشكل التالي: $Nd = f(w/p)$

حيث: w : الأجر النقدي.

P : المستوى العام للأسعار.

تبين العلاقة الأخيرة أن الطلب على العمل هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي (w/p) أما شكلها البياني فهو مبين في الشكل:

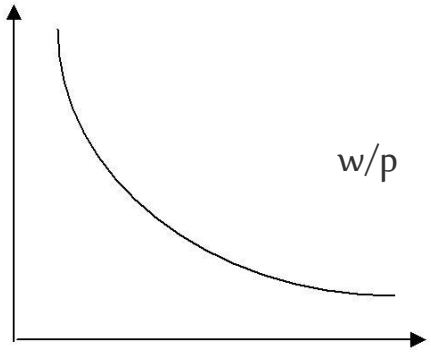

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الاجر الحقيقي و العكس صحيح فكلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي سعر الإنتاج مضروبا في الإنتاجية الحدية للعمل تتجاوز الأجر المدفوع لهم

3- **العرض الكلي على العمل:** في النموذج الكلاسيكي يعتبر عرض العمل (N0) دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي أي أن:

$$N0 = f(w/p)$$

ويمكن تمثيل هذه الدالة في الشكل المبين أدناه:

و نلاحظ من الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين العمل و معدل الأجر الحقيقي فكلما ارتفع عرض معدل الاجر الحقيقي (w/p) ارتفع عرض العمل N_0 و العكس صحيح فكلما انخفض معدل الأجر الحقيقي انخفض عرض العمل.

4-توازن سوق العمل: يتم توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي يتساوى عنده عرض العمل مع الطلب عليه أي في النقطة التي تتقاطع فيها منحنى العرض على العمل مع منحنى الطلب على العمل .

نشير إلى انه عند معدل الأجر الحقيقي (W/P) فإن الطلب على العمل يكون أكبر من عرض العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين على العمل و يقدر هذا النقص بالمسافة (AB) و هذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين على الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية و هذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة) أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو (W/P)2 فنلاحظ أن عرض العمل يكون أكبر من الطلب على العمل و هذا ما يؤدي إلى فائض في العمل أي بطالة و يقدر هذا الفائض أو البطالة بالمسافة (cd) و من أجل توظيف هذا الفائض في العمل أي من أجل القضاء على البطالة لا بد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض دائما أن الأسعار تبقى ثابتة) و بذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي و هكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل و تسمى هذه النقطة بنقطة التوازن و بواسطته هذه النقطة يتم تحديد كل من معدل الأجر الحقيقي في التوازن (W/P)0 و حجم العمل في التوازن (N0) .

5 دالة الإنتاج: نعرف دالة الإنتاج بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة و عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية و يمكن كتابتها (عوامل الإنتاج) f = الإنتاج

$$y = f(N.K. .....)$$

حيث: y يمثل الكمية المنتجة (الدخل)

و .....K. N يمثل عوامل الإنتاج : العمل (N) و رأس المال(K)

و بماأنه في المدى القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط و بالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي:

$$Y = f(N)$$

هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل و هذا يعني أنه عندما تتوصل إلى تحديد حجم العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة و يتحدد حجم العمل كما هو معروف في سوق العمل أي من المعادلتين التاليتين

$$Nd = Nd(W/P)$$

$$N0 = N0(W/P)$$

و بتعويض حجم العمل المستخرج من حل هاتين المعادلتين في دالت الإنتاج فإننا نحصل على حجم الإنتاج في التوازن.

6- التوازن في سوق النقود:

إن التأثير الوحيد للنقود حسب الكلاسيك يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار

6-1- النظرية الكمية للنقود:

اعتقد أنصار هذه النظرية أن قيمة النقود إنما تتوقف على حجمها و أرجعوا ما يحدث من تغير في قيمة النقود إلى العلاقة بين مستوى الأسعار و كمية النقود فزيادة كمية النقود تتسبب في ارتفاع الأسعار و انخفاض كميتها يؤدي إلى انخفاض هذه الأسعار[1] معادلة التبادل:

قدم فيشر بمعادلة عرفت باسم معادلة التبادل و هي لا تعدوا أن تكون معادلة في شكل رياضي تبين المعادلات التي تمت في دولة معينة خلال فترة معينة[2] و نأخذ الصورة التالية:

$$M.V=P.T$$

حيث:M كمية النقود المتداولة

V: سرعة دوران النقود و هي عميلية ثابتة في الأجل القصير

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات و يعتبر ثابتا

و يمكن تحويل المعادلة السابقة إلى نظريتين لتحديد مستوى السعر كما يلي:[1]

$$P=M.V/T$$

و يتضح من هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود و أن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من T.V و لتحقيق التوازن في السوق النقود لا بد من أن يتساوى الطلب على النقود مع العرض عليها أي: Ms = Md

2-6- صيغة سرعة دوران النقود:

انتقل التحليل الكلاسيكي من اعتماده على حجم المعاملات (T) إلى الدخل (Y) و ذلك على يد ماريشال و بيجو[2] حيث تم تعديل صيغة فيشر للمبادلات لتأخذ الشكل التالي:

$$M.V=P.Y$$

و حتى يتحقق التوازن في سوق النقود لا بد من أن تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها و على ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي: [3]

$$Md=1/V.P.Y$$

و لقد صيغت هذه المعادلة في شكل دالة طلب على النقود حيث:

$$Md=K.P.V$$

و سميت بمعادلة كامبردج

وختاما يمكن القول بأن الفكر التقليدي الكلاسيكي لم يتبلور عنه ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية متكاملة تبحث في مستوى النشاط الاقتصادي. وكما سبق وذكرنا فإنه فكر يقوم على أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً و تلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق. ويلاحظ أن الفكر الكلاسيكي فكر يميل إلى التفاءل وقد يرجع ذلك إلى الجو الاقتصادي العام الذي ساد تلك الفترة الزمنية، حتى حدوث الكساد العظيم

الفصل الرابع: التحليل الكلي الكنزي

(اقتصاد مكون من قطاعين)

سندرس المدرسة الكينزية من خلال استخدام نموذج مبسط نبدأ فيه بقطاعين فقط وهما قطاع الاستثمار (قطاع رجال الأعمال) وقطاع الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي) ، ثم بعد ندخل القطاع الحكومي والقطاع الخارجي لكنها خطوة تدريجية حتى نفهم التحليل الذي سنتبعه ، فنجد أن الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسين (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) فلا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع الخارجي (صافي الصادرات) .

1- النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني: ندرس المدرسة الكينزية من خلال استخدام نموذج مبسط نبدأ فيه بقطاعين فقط وهما قطاع الاستثمار (قطاع رجال الأعمال) وقطاع الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي) ، ثم بعد ذلك نطور الأمور تدريجياً وندخل القطاع الحكومي والقطاع الخارجي لكنها خطوة تدريجية حتى نفهم التحليل الذي سنتبعه ، فنجد أن الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسين (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) فلا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع الخارجي (صافي الصادرات) .

فرضيات الدراسة:

- الطلب على السلع والخدمات يحدد الإنتاج .
- الدراسة تكون في الأجل القصير و هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جداً .
- في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب .

النموذج الكينزي البسيط :يتكون هذا النموذج من قطاع استثماري وقطاع استهلاكي فقط ، أي أن الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك والاستثمار :

منحنى العرض والطلب: يجب فهم العلاقة بين العرض و الطلب على طول منصف الربع الأول. في الرسم كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب، وهو يمثل منحنى العرض عند كينز ، **أي أن الكمية الموجودة على المحور الأفقي تساوي القيمة الموجودة على المحور الرأسي.**

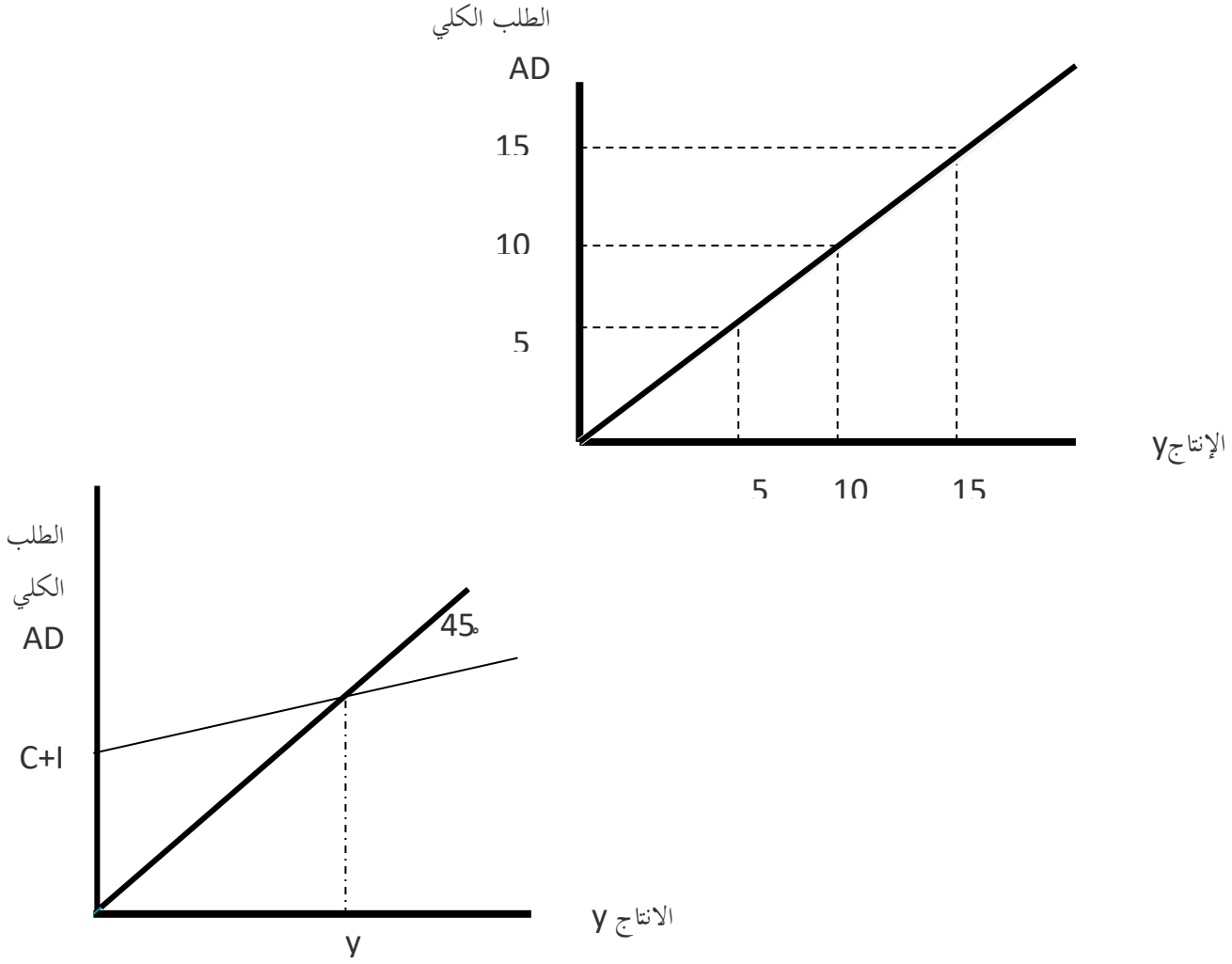

باضافة منحنى الطلب الكلي (AD) إلى خط 45 درجة وبافتراض أن لا وجود للقطاع الحكومي ولا للقطاع الخارجي، وأن الطلب على الإنتاج يتألف من كميات ثابتة من الاستهلاك (C) و

الاستثمار (I) ، ، فنستطيع القول أن **(تقاطع الطلب الكلي مع خط 45 عني أن كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب أي أن نقطة التقاطع تعني التوازن الاقتصادي: AD=Y)**.

فهنا يتحقق عند E حيث الإنتاج يساوي الطلب الكلي .

فالعرض يستجيب استجابة مباشرة للطلب الكلي وكينز يركز نظريته على دعم الطلب الكلي . وإلى اليمين من نقطة E حيث العرض أكبر من الطلب يوجد فائض إنتاج وبالتالي سيكون هناك تراكم بالمخزون ، أي أن المنتجون يجب أن يقلصوا إنتاجهم وبالتالي يعود التوازن مرة أخرى . و العكس بالنسبة ليسار النقطة E

النموذج البسيط الكنزي يتكون من القطاع العائلي المتمثل في الاستهلاك وقطاع رجال الأعمال المتمثل في الاستثمار،

دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة :

الاستهلاك هو ما ينفقه القطاع العائلي على السلع والخدمات و **تعتمد دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة حسب كينز على الدخل المتاح حيث يتكون الاستهلاك الكلي من جزئين أحدهما ثابت أي لا يعتمد على الدخل ، وجزء يرتبط بالدخل**

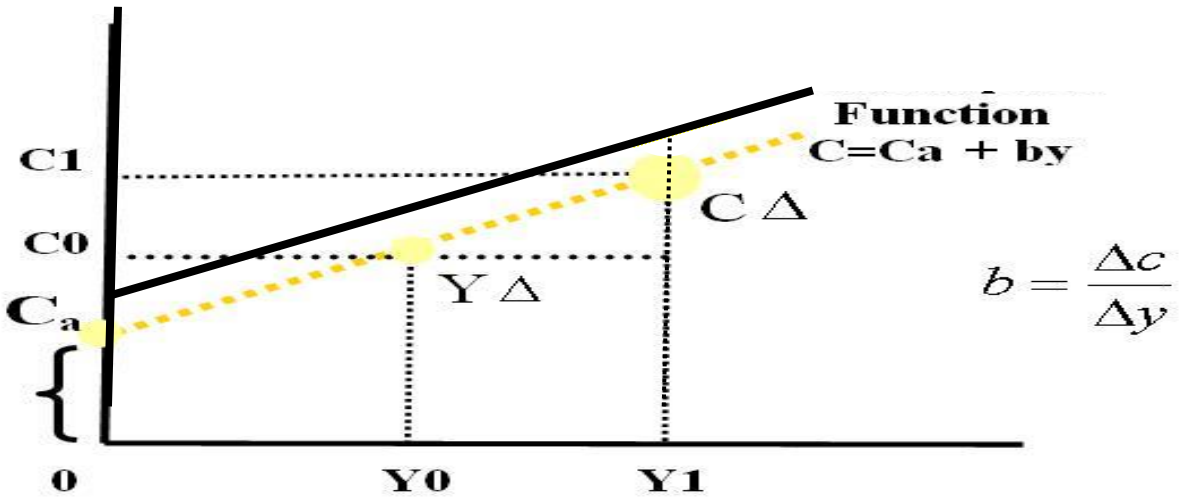

وبالتالي يكون شكل دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة عبارة عن خط مستقيم لا يمر بالمبدأ كما يلي:

$$C = C_a + by$$

C : الاستهلاك ، C_0 : الاستهلاك الثابت أو التلقائي فهذا الجزء من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل أي قيمة الاستهلاك حتى لو كان الدخل يساوي صفر ، وهو يمثل المدخرات السابقة للقطاع العائلي.

by : الاستهلاك المرتبط بالدخل : أو التابع للدخل وفقا لمعامل يربط هو b =(MPC) أو ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك تعريف الميل الحدي للاستهلاك : هو مقدار التغير في الاستهلاك

نتيجة تغير الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة، وهو أقل من الواحد وأكبر من الصفر.

ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

الميل الحدي للاستهلاك $MPC=\frac{\Delta c}{\Delta y}$

فمن خلال دالة الاستهلاك الموضحة في المعادلة نستطيع أن نرسم دالة الاستهلاك وهي دالة خطية تقطع المحور الرأسي عند قيمة الاستهلاك الثابت، و ميلها يساوي الميل الحدي للاستهلاك

و يمكن أن يحدث التغير في دالة الاستهلاك من خلال تغير ثوابت الدالة وهي اما :

1/ تغير الاستهلاك الثابت بسبب **زيادة الثروة كأن**ترتفع قيمة الأسهم أو السندات أو زيادة قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين. وهذا يؤدي الى تغير في دالة الاستهلاك بشكل موازي للاول.

2/ تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يحدث تغير ميل دالة الاستهلاك و يحدث ذلك نتيجة **التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل أو انخفاض ضريبة الدخل** الانتقال لم يكن يشكل موازي بحيث أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير .

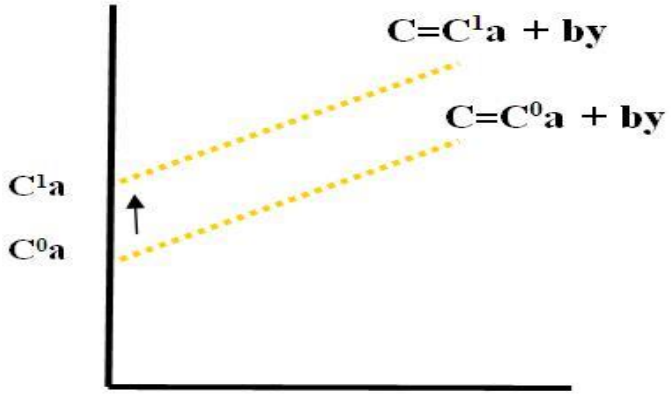

تغير قيمة الاستهلاك التلقائي

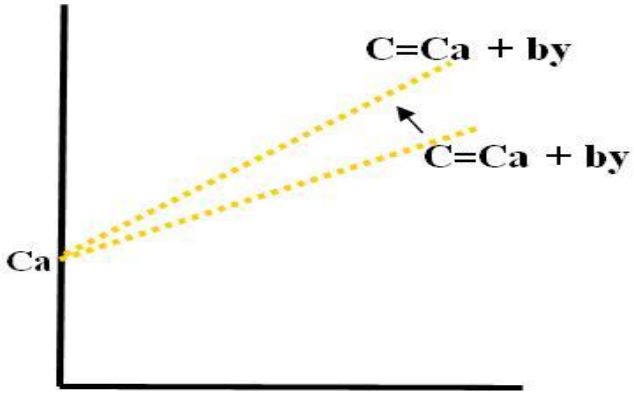

تغير قيمة الميل الحدي للاستهلاك

دالة الادخار:

الادخارهو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك ، وبالتالي نجد أن:

الادخار= الدخل - الاستهلاك:

$$S=Y-C$$

$$S=Y-(Ca+bY)$$

$$S = -S_a + s\,y$$

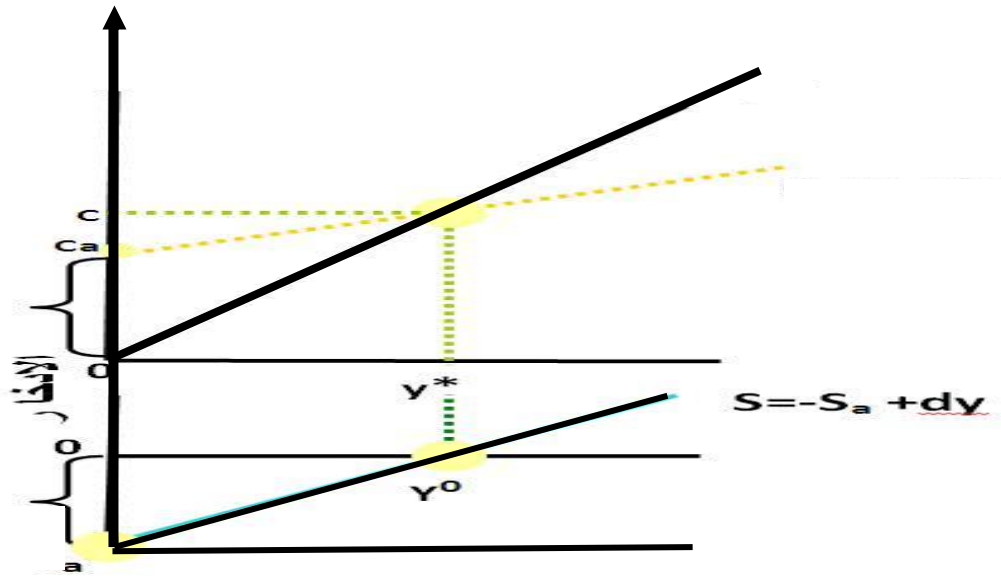

حيث : S0- هي قيمة ثابتة وتمثل ما استهلك من مدخرات سابقة لما كان الدخل يساوي الصفر

s: هي 1-b وتمثل الميل الحدي للادخار حيث:

$Y = 0 \Longleftarrow C = C_a$ و $S=-S_a$

العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار:

أن مجموع الميل الحدي للادخار و الميل الحدي للاستهلاك يساوي الواحد:

MPS=1-MPC

أو كما هو مبين في الجدول التالي:

y	c	S
0	50	-50.0
50	87.5	-37.5
100	125	-25.0
150	162.5	-12.5
200	200	0.0
250	237.5	12.5
300	275	25.0

عندما يكون الدخل = 0 في العمود الأول سنجد أن الاستهلاك =50 في ، والادخار = - 50

وعندما يزيد الدخل ليكون 50 فنعوض في دالة الاستهلاك

$C = 50 + 0.75\ (50) = 87.5$

ونعوض في دالة الادخار : $S = -50 + 0.25(Y)$

$S = -50 + 0.25\ (50) = -37.5$

وعندما يكون الدخل (Y)=200 عند هذه النقطة 200 نلاحظ أن الادخار = صفر لأن الاستهلاك = الدخل ، وإذا زاد الدخل (Y) إلى 250 سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى 237.5 وسيكون اقل من الدخل وهنا يكون الادخار موجب .

الميل المتوسط للاستهلاك: هو معدل(نسبة) الاستهلاك من الدخل ويعطى وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$APC= C/Y$$

الميل المتوسط للادخار: هو معدل (نسبة) الادخار من الدخل ويعطى وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$APS= S/Y$$

والملاحظ ان مجموع الميل المتوسط للاستهلاك و الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد:

$$APC+APS= 1$$

2- الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من قطاعين :

شرط التوازن هو : **الطلب الكلي = العرض الكلي**

والطلب الكلي يمثله الانفاق(الاستهلاك والاستثمار)، والعرض الكلي يمثله الإنتاج

حيث أن دالة الانتاج هي كما وضحنا سابقا ممثلة في المنصف للرع الاول أو خط 45^0

و الاستهلاك ممثل في شكل دالة الاستهلاك السابق $C=Ca+bY$

أما الاستثمار فنعتبره قيمة ثابتة لا تتغير بتغيرات الدخل.

تحديد مستوى الدخل التوازني Y* في ظل اقتراض قطاعين :

يبانيا التوازن هو نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي كما هو موضح في الشكل:

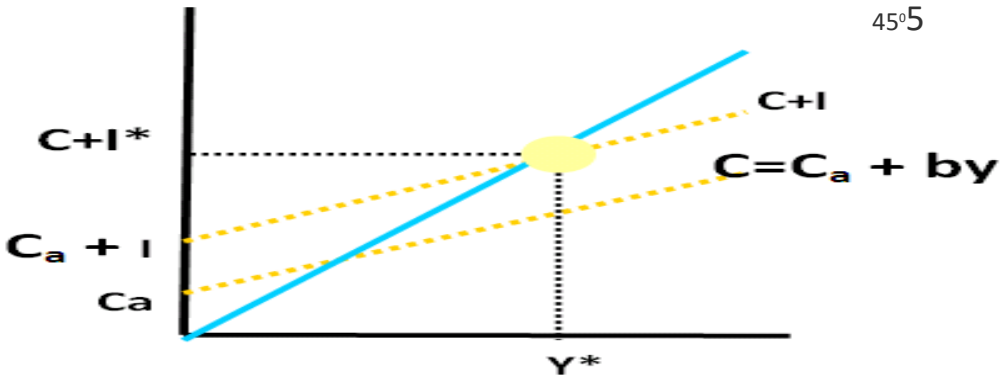

تحديد التوازن جبرياً :

لأجل إيجاد الدخل التوازني جبرياً هناك طريقتين :

طريقة العرض و الطلب : هي y أو الإنتاج يساوي الطلب الكلي ،

الطلب الكلي = العرض الكلي

الانفاق = الانتاج

$$Y = C + I$$

$$Y = Ca + bY + I_0$$

$$Y - bY = Ca + I_0$$

فتكون الصيغة العامة للتوازن هي: $Y^* = \frac{1}{1-b}(C_a + I_0)$

طريقة ادخار استثمار:

شرط التوازن وفقا لهذه الطريقة هو I = S

تمرين0:

ليكن لدينا معادلة الاستهلاك التالية : **C=50 + 0.75Y**.

والاستثمار الثابت: I=100

المطلوب ايجاد الدخل في التوازن

الحل

الطريقة الاولى لايجاد التوازن هي طريقة العرض و الطلب

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y= 50 + 0.75Y + 100$$

$$Y= 150 + 0.75Y$$

$$Y (1 - 0.75) = 150$$

$$، 0.25Y = 150$$

$$Y= 4(150) = 600$$

إذا الدخل التوازني = 600

الطريقة الثانية: لايجاد نفس الدخل التوازني وهي طريقة الادخاريساوي الاستثمار: (S = I) :

$$S = I$$

$$-50 + 0.25Y = 100$$

$$0.25Y = 100+50$$

y = 4(150) = 600 نفس نتيجة الدخل التوازني = 600 .

المضاعف :

تعريف المضاعف : هو مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الانفاق الثابت بمقدار واحد .

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (C_a + I_0)$$

و المضاعف هو $\frac{1}{1-b}$

فالدخل التوازني دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالانفاق الثابت ، الانفاق الثابت هو (Ca+I) ،

التغيرفي الدخل = قيمة المضاعف ضرب التغيرفي الانفاق الثابت

الفصل الخامس: النموذج الكينزي للتحليل الاقتصادي الكلي

(اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات)

3- اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات:

الانفاق الحكومي والضرائب والتحوبلان الحكومية :

أن الانتقال من اقتصاد يتكون من قطاعين إلى اقتصاد يتكّون من ثلاث قطاعات تعني إضافة الإنفاق الحكومي والضرائب و التحويلات الحكومية للنموذج السابق، فكما ان للحكومة نفقات فان لها ايرادات للتموبل و يتمّثل بصوره رئيسية في الضرائب .

الحل الجبري في ايجاد التوازن : يوجد طريقتين :

الطريقة الأولى : طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

الانفاق= الناتج

$Y = C + I + G$ حيث $G= G_0$. $I=I_0$. $C=Ca+bY$

الضرائب و التحويلات الحكومية يدخلان في النموذجمن خلال دالة الاستهلاك حيث يصبح الاستهلاك دالة تابعة للدخل المتاح . حيث ان الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل مطروحا منه الضرائب مضافا اليه التحويلات الحكومية.

ونعتبر كبداية ان الضرائب قيمة ثابتة اي متغير خارجيمن الشكل $Tx=T_0$

فيصبح النموذج كالتالي:

$Y=Ca+bY_d + I + G$ حيث: $Yd= Y - Tx + R$

$$Y= Ca +b(Y-T+R)+I+G$$

$$Y^*=\frac{1}{1-b}(Ca-bT+bR+I+G)$$ و هو الدخل في التوازن

الطريقة الثانية : الحقن = التسرب (التسرب هو الادخار) أو (إذا وجدت ضرائب فالتسرب = الادخار + الضرائب) ، والحقل هو الانفاق الحكومي والاستثمار .

$$I+G+R= S+Tx$$

ومما سبق فالقطاع الحكومي يمثل جزء مهم ورئيس من الطلب الكلي فالطلب الكلي يتألف من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والأنفاق الحكومي وصافي الصادرات ، والحكومة لها ميزانية فلديها نفقات على المشاريع الحكومية البنية التحتية ورواتب الموظفين وبعض مشتريات السلع والخدمات سواء من داخل الوطن أو من خارجه ، والحكومة تبحث عن تمويل لهذا الإنفاق وفي العصر الحديث يعتبر الممول الرئيس للإنفاق الحكومي هو الضرائب ، وفى كثير من الأحيان يتجاوز الإنفاق الحكومي الضرائب فتلجأ إلى البحث عن تمويل لهذا الإنفاق والصورة الحديثة في تمويل الإنفاق هو الاقتراض عن طريق طرح الحكومة لسندات فحواها أن الحكومة مدينة لحامل هذا السند ، فهذه السندات تصدرها الحكومة وتعطي من يشتريها فوائد ربوية وتبيع هذه السندات للإفراد وللبنوك وللمؤسسات وتستلم في مقابل ذلك نقود والأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية يحتفظون بهذه السندات ويحصلون على فوائد ربويه وهذه السندات لها فترات مختلفة يعني بعضها يصدر لفترة سنة وبعضها يصدر لفترات طويلة

وتسمى بسندات الحكومة وفي بعض الأحيان أوذنات الخزانة ، وإذا لم تسدد الحكومة هذا الدين في هذه السنة سيتراكم وسيكون عندنا ما يسمى بالدين العام ، ونجد أن الدين العام في كثير من الدول وخاصة في أمريكا بلغ مستويات عاليه جدا بل في هذه السنة يتوقع أن يكون الدين العام مساوياً للناتج المحلي الأمريكي ، وفي الاقتصاد السعودي الدين العام كان في فترة من الفترات وخصوصا بعد أزمة الخليج كان كبيراً جدا ولكن ولله الحمد والمنة بدأت الحكومة في تخفيض هذا الدين العام حيث أصبح عندنا فوائض في السنوات الماضية وتم تخفيف هذا الدين العام .

ف (1-b) هو الميل الحدي للادخار ، وإذا قسمنا (1) ÷ (1-b) فهذا المضاعف ، وفي مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0,8) فهذا يعني أن الميل الحدي للادخار هو (0,2) ومقلوبه هو المضاعف = 1÷0,2 = 5 ، ونضرب (5) في مجموع الثوابت وهي (Ca-bT+I+G) فنأخذها كلها كما هي إلا الضريبة نضربها في الميل الحدي للاستهلاك (-b) ، فإذا كانت الضريبة تساوي (100) و (b=0.8) فنضرب (0,8 × 100= 80) وبالتالي يكون تأثير الضرائب على الاستهلاك هو فقط (80) بينما المتبقي (20) يؤثر علي الادخار ، وبعبارة أخرى ليس كل الضريبة تأتي علي حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي علي حساب الادخار .

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة :

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة كما هو في المعادلة السابقة والموضحة أمامنا في الشكل ، وقلنا المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار وفي مثالنا السابق = (5) بمعنى إذا زاد الاستهلاك الثابت بمقدار دينار فالدخل سيزداد بمقدار (5) وإذا زاد الاستثمار بمقدار دينار

فالدخل سيزداد بمقدار (5) والإنفاق الحكومي لو زاد بمقدار دينار فالدخل سيزداد بمقدار (5) ، بينما لو زادت الضرائب بمقدار دينار فالدخل سينخفض بمقدار (4) وبالتالي نجد أن تأثير الضرائب يعتبر على الدخل تأثير سلبي معاكس ومقدار تأثيرها (مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة) هو : (1/-b)/(-b) فلو قلنا أن (b) = (0.8) فإن (1-b) = 0,2 ، فيكون (-0.8÷ 0.2=-4) أي أن أي زيادة في الضرائب بمقدار دينار واحد سيؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (4) .

الميزانية المتوازنة :

لو قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي مثلا بمقدار (100) ومولنا هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب بنفس المقدار (100) فهل ستؤدي إلى تأثير ايجابي أو سلبي في الدخل؟

مضاعف الميزانية المتوازنة : والمتوازنة المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب) أي إذا قمت بزيادة الأنفاق الحكومي بمقدار (100) فأنت ستقوم بزيادة الضرائب بمقدار (100) حتى تكون مولت الزيادة من الإنفاق الحكومي وبالتالي لا تغير في وضع الميزانية فإذا كانت في وضع متوازن في السابق ستبقى متوازنة لأنك قمت بزيادة الإنفاق بنفس مقدار الزيادة في الضرائب الإجمالية .

فإذا قمنا بزيادة الضرائب بنفس مقدار زيادة الإنفاق الحكومي ، ونحن نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي ايجابي يؤدي لزيادة الدخل وتأثير الضرائب سلبي يقلل الدخل فهل النتيجة الصافية أن الدخل التوازني سيزداد أو يبقى ثابتاً أو ينخفض؟؟

سنجد مضاعف الإنفاق الحكومي إلى اليسار (1) / (1-b) + مضاعف الضرائب (-b) / (1-b) فمجموعهما = (1) ، وهذا يعني أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي (1) أي إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (100) وقمنا بزيادة الضرائب بمقدار (100) فالنتيجة النهائية هي زيادة الدخل بمقدار (100) ، فالتغير في الدخل نتيجة التغير الإنفاق الحكومي مع الضرائب تغيرهما معاً سيعطينا مضاعف يساوي (1) ، ولذا نسمي هذه السياسة المالية سياسة توسعيه ، نعم قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي يعتبر سياسة مالية توسعية زيادة الضرائب سياسة مالية انكماشية لكن مجموع السياستين هو سياسة مالية توسعية وهذا يعود إلي أن مضاعف الأنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب ، **ويعني أن زيادة الأنفاق الحكومي بمقداردينار واحد والممول بزيادة الضر ائب الإجمالية الثابتة بديناروواحد يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ديناروواحد .**

حالة الضريبة متعلقة بالدخل :

$Y=Ca+bY_d + I + G$ حيث: $Yd= Y - Tx + R$ و $Tx=T_0+tY$

$$Y= Ca +b(Y-(T_0+tY)+R)+I+G$$

$Y^*=\frac{1}{1-b+bt}(Ca-bT_0+bR+I+G)$ و هو الدخل في التوازن

ننتقل من الضرائب الثابتة إلى ضريبة الدخل ، أي يكون عندنا ضرائب تعتمد على الدخل ونسميها ضرائب الدخل ونفترض أن (T) الموجودة في النموذج هي معدل الضريبة ، فإذا كتبناها كدالة نقول : $T=T_0+ty$ (معدل الضريبة مضروبا في y الدخل).

و $Y_d = y - T = y -(T_0+ ty)$ (الدخل المتاح = الدخل - صافي الضرائب) وهنا ننظر كيف تؤثر الضرائب المباشرة على الدخل على دالة الاستهلاك ، ومن خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك يتأثر الطلب الكلي لأن الطلب الكلي جزء أساسي منه هو الاستهلاك الكلي ، فإذا تأثر الاستهلاك الكلي تأثر الطلب الكلي .

وهنا الميل الحدي للاستهلاك : $mpc=b(1-t)$ ونسميه الميل الحدي للاستهلاك من الدخل بينما bلوحدها هي الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح ، ورفع معدل الضريبة يخفض الميل الحدي للاستهلاك المعدل من أجل ضريبة الدخل ، فالميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح = b ، والميل الحدي للاستهلاك من الدخل = $b(1-t)$ ، ولاشك أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل يعتبر اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح أي أن b أكبر من $b(1-t)$.

تأثير ضريبة الدخل من خلال الشكل :

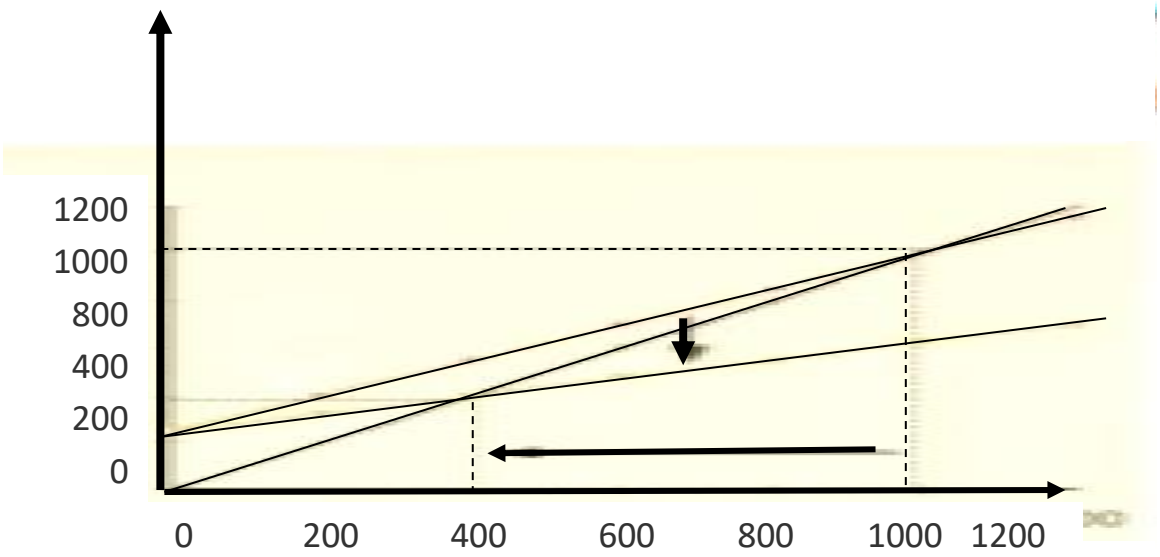

2-3 مفهوم السياسة المالية

تعني السياسة المالية أن توجه حكومة الدولة مخططاتها الاقتصادية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها، بمعنى آخر، أن توضح من أي مصدرٍ يأتي الدخل، وفيما يُصرف، وما هي اتجاهات الصرف الأهمّ من غيرها، كأجور الموظفين الحكوميين، والمشاريع الخدماتية المختلفة، والهدف من ذلك كلّه هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث اختلالٍ في الميزانية. وتختلف مصادر الدخل من دولة لأخرى، كما تختلف أهميتها، فبعض الدول تعتمد اعتماداً كلّياً في الحصول على دخلها من

الضرائب، بينما تعتمد دولٌ أخرى على مخزونها من البترول، كدولة السعودية مثلاً، والذي يُعتبر النفط مصدراً رئيسياً لدخلها.

3-3 أدوات السياسة المالية

المقصود بأدوات السياسة المالية، هو أن توزع الحكومة كلّاً من: الضرائب، وتوزيع جهات الإنفاق، وطريقة التحكم في الدَين العام، وفائض الدخل، وهذه الأدوات هي:

- **الضرائب**

تشمل جميع أنواع الضرائب، مثل: ضريبة الدخل، وضرائب الشركات، والضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات المحلية منها والخارجية من حيث الاستيراد، وما يحدث هو أنّ الدولة تفرض ضريبةً محددةً على سلعةٍ معينةٍ؛ لتحقيق حاجةٍ معينةٍ تخدم السياسة الاقتصادية للدولة، والهدف من ذلك هو حماية الصناعة الوطنية وترغيب المواطنين في طلبها.

من الأمثلة على طرق استغلال الضرائب في السياسة المالية، أن نخفض الدولة نسبة الضريبة على الموظّفين أصحاب الدخل المنخفض، والذي يؤدي إلى زيادة استهلاكهم للسلع، وترفعها على أصحاب الدخل المرتفع، وهو أمرٌ لا يؤثر على استهلاكهم، فهو مرتفعٌ بجميع الأحوال.

- **الإنفاق الحكومي**

يتمّ التحكّم بالإنفاق الحكومي حسب حجمه، وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فهو ذو تأثيرٍ قوي على تلك النشاطات، والتأثير على بعض تلك الأنشطة سيؤثر على

أنشطةٍ أخرى مرتبطةٍ بها، وعلى الرغم من أنّ الإنفاق الإجمالي ثابتٌ لا ينقص ولا يزيد، إلّا أنّ إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يؤثر بشكلٍ كبيرٍ، كأن تزيد نسبة الإنفاق على نشاطٍ اقتصادي معيّنٍ وتخفضه على آخر كوسيلة تحفيز، مثل ما يحدث عند خفض الإنفاق على التعليم والدراسة، وتحويل النسبة التي تمّ خفضها لزيادة نشاطٍ آخر.

4-3 الفجوة الانكماشية :

إذا انخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة ت1 ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى *ل 1 في هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل.هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف **بالفجوة الانكماشية**. وهي الفجوة الموضحة بالرسم و المتمثلة بالمسافة (و*ت).

وللقضاء على الفجوة الانكماشية تقوم الدولة بزيادة حجم الطلب الكلي (**سياسة توسعية**) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

5-3 الفجوة التضخمية :

لو فرض وكان الطلب أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى الذي يقطع منحنى العرض أو خط الدخل عند النقطة ت2 فسيكون مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى وعلى يمين مستوى التوظف الكامل *ل 2 في هذه الحالة يكون الطلب عند مستوى

التوظف الكامل أكبر من العرض، والاستثمار أكبر من الادخار ، هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية ، وهي الفجوة الموضحة بالمسافة ن *ت

تجدر الإشارة إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وهذا يعنى أن **أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية**، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتا و لكن الذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار. وللقضاء على الفجوة التضخمية لابد من تقليص حجم الطلب الكلي (**سياسة انكماشية**) بمقدار الفجوة التضخمية لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى التوازني عند التوظف الكامل .

أهم أدوات السياسة المالية :

أ- الضرائب وأهم أنواعها :

- ضريبة الدخل الشخصي
- ضريبة أرباح الشركات
- ضريبة المبيعات
- الضريبة الجمركية

ب- الإنفاق العام و أهم مكوناته:

- الإنفاق الاستهلاكي للحكومة

- الإنفاق الاستثماري الحكومة
- الإنفاق العام التحويلي

تأثير أدوات السياسة المالية على المستوى التوازني للدخل :

- أولا : التأثير الانكماشي (السياسة المالية الانكماشية)

تهدف السياسة المالية إلى تخفيض الدخل التوازني عن طريق :

1) تخفيض الإنفاق الحكومي
2) زيادة الضرائب
3) تخفيض الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب
4) تخفيض الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب بنفس المقدار (الميزانية المتوازنة)

- ثانيا : التأثير التوسعي (السياسة المالية التوسعية)

تهدف السياسة المالية إلى زيادة الدخل التوازني عن طريق :

1) زيادة الإنفاق الحكومي
2) تخفيض الضرائب
3) زيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب

4) زيادة الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب بنفس المقدار وهذا ما يسمى بسياسة (الميزانية المتوازنة)

علاج الفجوتين التضخميّة والانكماشية باستخدام أدوات السياسة الماليّة :

الفجوة التضخميّة :

تحدث عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلى عند مستوى دخل التشغيل الكامل للموارد وهذا يعنى ارتفاع مستوى الدخل التوازني (النقدي)عن مستوى التشغيل الكامل ، وبالطبع لا يمكن رفع مستوى الناتج عند التشغيل الكامل مما يؤدى إلى حدوث التضخم .

الفجوة الانكماشية :

تحدث عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات أقل من العرض الكلى عند مستوى دخل التشغيل الكامل للموارد وهذا يعنى انخفاض مستوى الدخل التوازني (النقدي)عن مستوى الدخل عند التشغيل الكامل ، مما يعنى حدوث الانكماش .

علاج الفجوة التضخميّة :

المطلوب تقليل الطلب الكلى لكي ينخفض الدخل النقدي ليصل لمستوى التشغيل الكامل ويمكن ذلك عن طريق أدوات السياسة المالية الانكماشية.

السياسة الاقتصادية لعلاج الفجوة التضخمية

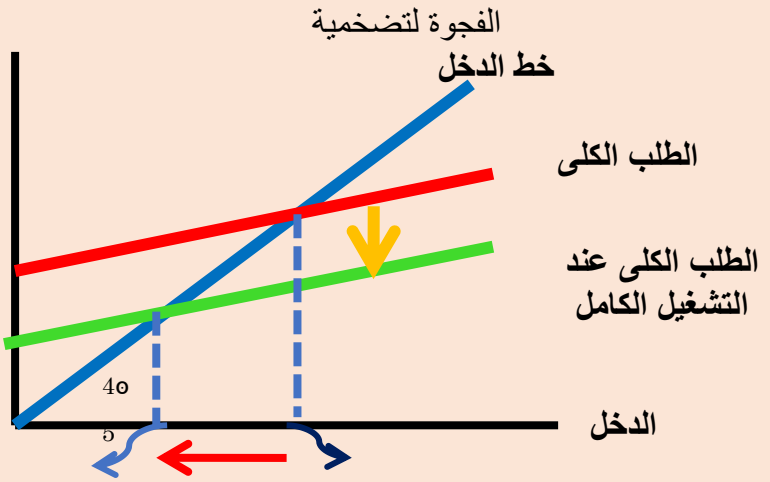

مثال :

إذا كان الدخل عند مستوى التشغيل الكامل 1200مليون ون والدخل التوازني 1250 م و ن فسيكون هناك فجوة تضخمية والمطلوب هو تقليل الدخل النقدي بمقدار 50 مليون ون عن طريق التأثير على الطلب باستخدام الأدوات المالية المختلفة.

- إذا كانت دالة الاستهلاك: C=100+0.8Y
- مضاعف الإنفاق الحكومي = 5
- مضاعف الضرائب = - 4

استخدام السياسة المالية لعلاج التضخم :

- تخفيض الإنفاق الحكومي :

يمكن حساب حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي اللازم لإحداث تخفيض معيّن في الدخل بالمعادلة التالية:

حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي = التخفيض المطلوب في الدخل التوازني ÷ قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي

حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي= $\frac{50-}{5}$

= - 10 مليون .ون أي يتم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 10 مليون ون لكي ينخفض الدخل بمقدار 50 مليون ون

السياسة الاقتصادية لعلاج الفجوة الانكماشية :

المطلوب زيادة الطلب الكلى لكي يزيد الدخل ليصل لمستوى التشغيل الكامل ويمكن ذلك عن طريق أدوات السياسة المالية التوسعية . كما سبق بيانه

السياسة الاقتصادية لعلاج الفجوة الانكماشية

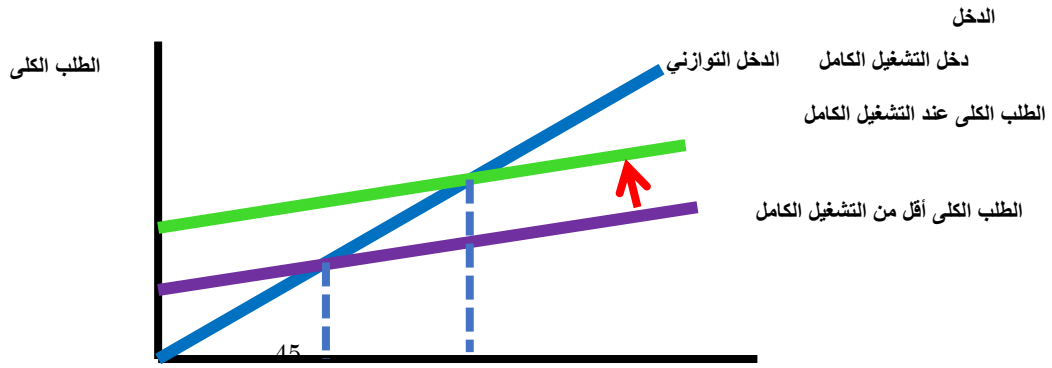

علاج الفجوة الانكماشية :

- لعلاج الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الدخل التوازني بمقدار 50 ، فإن استخدام أدوات السياسة المالية يتم عكس الاتجاهات السابقة في علاج الفجوة التضخمية.

الأدوات التوسعية هي:

1) زيادة الإنفاق الحكومي
2) تخفيض الضرائب
3) زيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب
4) زيادة الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب بنفس المقدار وهذا ما يسمى بسياسة (الميزانية المتوازنة)

السياسة النقديّة :

- تعريف السياسة النقدية :
- هي مجموعة الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق تغيير عرض النقود.
- تتمثل هذه الأدوات في:

1. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

2. تغيير سعر إعادة الخصم.

3. الدخول بائعا أو مشتريا للأوراق المالية في السوق المفتوحة.

4. إقناع البنوك بتسهيل أو تقليل الائتمان.

الفصل السادس: النموذج الكينزي للتحليل الاقتصادي الكلي

(اقتصاد مكون من أربع قطاعات)

4- الاقتصاد المفتوح : اقتصاد مكون من اربع قطاعات:

الانفتاح على العالم الخارجي يقصد به المعاملات التجارية مع العالم الاخر في شكل صادرات وواردات.

دالة الصادرات:تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني مباع الى العالم الخارجي بمعنى اخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني فهي بذلك تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي.

دالة الواردات: تمثل الواردات البضائع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي و لكنها مستهلكة داخل البلد وزيادتها تؤدي الى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية لذا فهي تطرح من قيمة الناتج الوطني.

والصادرات: لا تعتمد على دخل الدولة المنتجة وإنما تعتمد على دخول الدول المستهلكة، بعكس الواردات التي تعتمد على دخل الدولة، أي أن صادراتنا هي عبارة عن واردات الدول الأخرى، وارداتنا هي عبارة عن صادرات الدول الأخرى

و بذلك تكون: الصادرات $X=X_0$ و $M=M_0+mY$

الميل الحدي للاستيراد "للواردات" m = مقدار التغير في الواردات نتيجة التغير في الدخل .

صافي الصادرات"الميزان التجاري" = الصادرات – الواردات ، **فإذا** كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فسيصبح رقم الصادرات موجب ونقول أن الميزان التجاري في حالة "فائض" ، وإذا تساوت الصادرات والواردات فالميزان التجاري في حالة "توازن" ، وإذا كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات فالميزان التجاري في حالة "عجز" .

الطلب الكلي = $Y= C + I + G + N_X$

التوازن في اقتصاد مفتوح :

$$y = C + I + G + NX$$
$$C = C_a + by$$
$$I = I_0$$
$$G = G_0$$
$$NX = X - M$$
$$X = X_0$$
$$M = my$$

$$y = C_a + by + I + G + X - my$$
$$y - by + my = C_a + I + G + X$$
$$y(1 - b + m) = C_a + I + G + X$$
$$y^* = \frac{1}{1 - b + m}(C_a + I + G + X)$$

I الاستثمار ثابت لأنه لا علاقة له بالدخل ، $G=G_0$ الإنفاق الحكومي أيضا ثابت لا علاقة له بالدخل، $X=X_0$ الصادرات ثابت لا علاقة له بالدخل ، ومن المعادلة السابقة نلاحظ أن :

المضاعف (Y^*) في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق ، والدليل أننا زدنا في المقام m+ وإذا زاد المقام فالعدد يصغر، وهي ترمز للميل الحدي للاستيراد .

نظريه التوظيف

النظريه التقليديه الكلاسيكيه في الداخل والاستخدام

مقومات النظريه التقليديه الكلاسيكيه

قانون ساي للاسواق

العرض يخلق الطلب عليه او الطلبه المساوي له

ومضمون هذا القانون ان الناتج يولد دخلا يساوي قيمه الناتج اي ان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي

مرونه الاسعاروالاجور

ففي حاله الكساد عند انخفاض الطلب بالكلي يزيد العرض الكلي وبالتالي تنخفض الاسعارفيزيد الطلب الكل مره اخرى

وفي حاله البطاله انخفاض الاجوريشجع المنتجين على تشغيل العمال حيث تمثل الاجور حتى تكاليف الانتاج ويتم القضاء على البطاله

مرونه سعر الفائده

تكفل تحقيق التوازن بين الادخاروالاستثمار

الاستثمارهو الاضافه على الاصول الانتاجيه

الادخارهو الامتناع عن الاستهلاك

هناك علاقه طرديه بين الادخاروسعر الفائده

هناك علاقه عكسيه بين الاستثماروسعر الفائده

التوازن التلقائي احد الاسس الفكر الاكلاسيكي

حساب الناتج الوطني الحقيقي

مثال

اذا كان هنا اذا كان الناتج القومي الاجمالي 100 مليون كقيمه تقدي تقديريه عام 2020

وفي عام 2021 اصبح

310مليون علما ان سنه 2020 هي سنه الاساس ومستوى الاسعارسنه 2021 يساوي 123

الحل قاعده الناتج القومي يساوي الناجي النقدي في سنه المقارنه على النادي العام في سيره المقارنه في حساب باستخدام الرقم القياسي فتصبح النتيجه 130 مليون

نظريه كينز الحديثه للتوظيف

مقومات نظريه كنز- الفكر الكنزي-

كلما زاد الادخار انخفض الاستهلاك و انخفض الطلب الكلي

فاذا توسع رجال الاعمال في استثماراتهم وزاد العرض الكلي لم يجد الطلب الكافي لسحب هذا الانتاج من الاسواق

اي ان الطلب الكلي لا يساوي العرض الكلي

بالنسبه لسعر الفائده

الادخار لا يعتمد على سعر الفائده ولكنه يعتمد اساسا على الدخل والعلاقه بين الادخار والدخل طرديه

الاستثمار يعتمد على معدل الربح المتوقع الكفايه الحديه لراس المال بالاضافه الى سعر الفائده

والعلاقه بين سعر الفائده والكفايه الحديه لراس المال علاقه طرديه

معارضه فكره مرونه الاسعار والاجور

انخفاض الا سعار لا يتحقق في الاسواق التي تتغير بالسيطره الاحتكاليه

نقابات العمل ترفض انخفاض الاجور حتى لا ينخفض مستوى المعيشه

ان الطلب الكلي هو المحرك الاساسي لعجله الانتاج

الطلب الكلي هو اجمالي الانفاق المخطط لكافه المشترين في اقتصاد معين

العرض الكلي هو مجموعه السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فتره زمنيه معينه

تمرين

هل العبارات صحيحه ام خاطئه

- ادى ظهور ازمه الكساد العظيم الى تدعيم اركان النظريه الكلاسيكيه
- تؤكد النظريه الكنزيه ان سعر الفائده هو العام للرئيسي المؤثر في قرارات الاستثمار
- كلما زاد معدل الكفايه الحديه لراس المال كلما زاد الطلب على الاستثمار
- يتحقق التوازن في اقتصاد بسيط مغلق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي والادخار مع الاستثمار
- يضطر الافراد الى زياده استهلاكهم الحالي اذا توقعوا ارتفاع الاسعار في المستقبل

ترى النظريه الكلاسيكيه للتوظيف ان التوظيف الكامل يتحقق دائما وتلقائيا

الاستهلاك تعتبر المكون الرئيسي للدخل والجزء الاخر هو الادخار الذي يتحول الى استثمار

داله الاستهلاك

هي علاقه رياضيه بين الاستهلاك والدخل

الاستهلاك ينقسم تبعا للفكر الكنزي الى استهلاك تلقائي ثابت مستقل وهو الحد الادنى للاستهلاك والاستهلاك تبعي يعتمد على الدخل

وبالتالي تكون داله الاستهلاك في صيغتها العامه من الشكل C=C0+bY

الجزء الثابت زائد جزء متغير تابع للداخل

الميل الحدي للاستهلاك

يعطى وفقا لقانون التغير في الاستهلاك على التغير في الداخل

وهو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجه تغير الداخل بوحده واحده

الميل المتوسط للاستهلاك

وهو اجمالي الادخار على اجمالي الدخل المتاح

وهو نسبه ما يوجه من الداخل الى الاستهلاك

الفصل السابع: نظريات الاستهلاك الحديثة

5- نظريات الاستهلاك والادخار:

يعتبر الاقتصـادي "كينز" أول من ربط الإنفاق الاسـتهلاكي بمسـتوى الدخل. وفقا لعلاقة طردية، و تكون الزيادة في الاسـتهلاك أقل من الزيادة في الدخل لأن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار. تتمثل العلاقة بين الاسـتهلاك والدخل في الصـورة العامة لدالة الاسـتهلاك الكينزية للفترة القصيرة في المعادلة التالية: C=Ca+bY

و التي يمكن اشتقاق دالة الادخار منها لتكون: S= -Ca+(1-b)Y

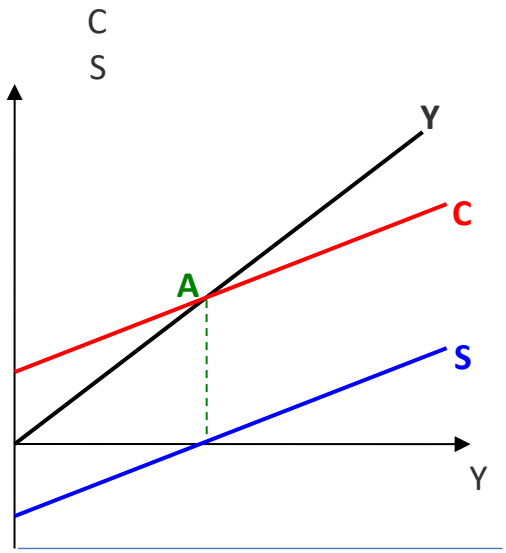

والبيان المقابل يوضح دالتي الاسـتهلاك والادخار، كما يوضح نقطة التوازن والتي تمثل مسـتوى الدخل الذي يتسـاوى عنده الاسـتهلاك مع الدخل، والادخار يسـاوي الصـفر. وتتمثل هذه النقطة بتقاطع دالة الاسـتهلاك مع خط الدخل (خط 45 درجة). وعندها تقطع دالة الادخار المحور الأفقي. اي ان الادخار معدوم

و للتذكير فان هذه الفرضـــية الكينزية قامت على عدة فروض نذكر منهاأن دالة الاســـتهلاك ثابتة ومســـتقرة على الأقل في المدى القصـــير، وأن التغيرات التي تحدث في دالة الاســـتهلاك هي نتيجة لتغير الدخل وفقا لعلاقة طردية.

كذلك، الميل الحدي للاســـتهلاك المحصـــور بين الصـــفر و الواحد الصـــحيح $0 < MPC < 1$ ،هوقيمة ثابتة.

و يكون الميل الحدي للاســـتهلاك هو دائما أقل من الميل المتوســـط MPC<APC. كما ان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل.

7- النظريات الحديثة للاستهلاك: قامت بعض الدراسات و التي اثبتت صحة النظرية الكنزية مع بعض الاختلاف. وفيما يلي نستعرض و في ما يلي سنحاول عرض التفسيرات البديلة للعلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل.

<u>أولا- فرضية الدخل المطلق:</u>

يتحدد الاستهلاك بالمفهوم المطلق للدخل، أي أن: $C = f(Y^d)$، حيث أن C تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل Y^d الدخل المتاح ، وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير التي توصل إليها كينز: C=Ca+bY

ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يتناقص مع ارتفاع الدخل المتاح،:

حيث يتضح أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

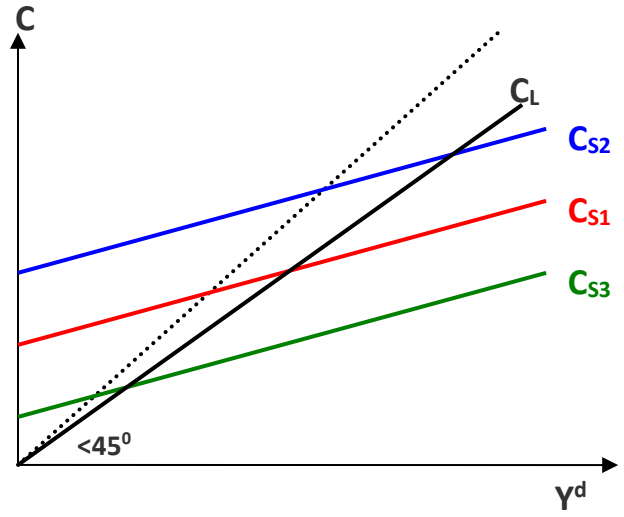

وتقوم الفرضية على أن دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي إلى C_2 أو إلى أسفل أي إلى C_3 . فسر الاقتصاديان "سميزيس" Smithies و "توبن" Tobin هذا الانتقال بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى انتقال الدالة. يرى "سميزيس" أن هناك أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي: درجة التحضر وإنتاج سلع استهلاكية جديدة وتغير فئات العمر السكاني.

و من خلال انتقال دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصل وأسفل خط 45^0.(الشكل)

ثانيا- فرضية الدخل النسبي

اعتمد هذه النظرية الإقتصادي الأميركي "ديزنبيري" Duesenberry وذلك لتفسير السلوك الاستهلاكي، وتقول النظرية ببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة. وقد قدم نظريته بانتقاده لفرضيتين أساسيتين في النظرية الكنزية هما: بأن استهلاك الأسرة مستقل عن استهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها. وإذا كان "كينز" يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الاستهلاك فإن "ديزنبيري" لا يرى ذلك. يقول بأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى. وفقاً لكينز تنتقل دالة الاستهلاك من A إلى B عند زيادة الدخل. أما ديزنبري فيرى أن زيادة الدخل تؤدي إلى الانتقال إلى C2، وإذا حدثت زيادة أخرى في الدخل ينتقل إلىD. ومع مرور الوقت نحصل على مستويات مختلفة للدخل تعطى دالة الاستهلاك في المدى الطويل. ويقول أن الميل المتوسط للاستهلاك APC يظل ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكنزية. كما صور العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالمعادلة التالية:-

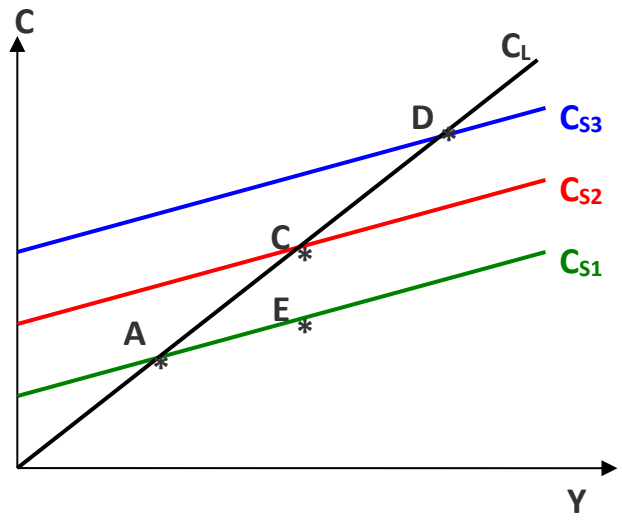

$$C_{mt} = K \bullet Y_{mt}$$

حيث أن:-

K : نسبة ثابتة من الدخل (الميل المتوسط للاستهلاك)

Y_{mt}: متوسط دخل الأسر

C_{mt}: متوسط استهلاك الأسر.

متوسط استهلاك الأسر = . $C_{mt} = \frac{C_t}{F_t}$

متوسط دخل الأسر = . $Y_{mt} = \frac{Y_t}{F_t}$

وعلى ذلك فإن:

$C_t = K \bullet Y_t$ $\frac{C_t}{F_t} = K \frac{Y_t}{F_t}$ $C_{mt} = K \bullet Y_{mt}$

كم انتقد ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما. فديزنبيري يرى أن هذا الافتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست

متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة. ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة إنما على نسبة الدخل المتاح في هذه الفترة إلى أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.

$$\frac{C_{mt}}{Y_t} = c_0 - c_1 \frac{Y_t}{Y_0}$$

ثالثا- فرضية الدخل الدائم :

الاستهلاك في نظرية الدخل النسبي يعتمد على الدخل الحالي منسوباً إلى أقصى دخل سابق. وهذا ما نجده أيضا في حالة فرض الدخل الدائم المنسوبة الى الاقتصادي "فريدمان"Freidman. ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي. ويعتمد فرض فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

ا- أن الدخل الفعلي(Y) للأسرة والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما:

- دائم و هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار مثل الراتب.

- الدخل الانتقالي(Y_T) و هو الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً.

أي أن الاستهلاك الفعلي للأسِرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي.

افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

$$C_P = K \bullet Y_P$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية:

$$C_P = K(r, u, w) \bullet Y_P$$

كما أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن الميل الحدي للاستهلاك معدوم. وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي.

رابعا- فرضية (نظرية) دورة الحياة

جاء بهذه النظرية ثلاثة من الاقتصاديين هم: "مودقيلياني" Modigliani و"برومبرج" Brumberg و"أندو"Ando، لذلك أطلق على النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل أسم.

وترى النظرية أن الفرد لابد وأن يحصل على استهلاك ثابت ليس فقط لفترة زمنية محددة إنما طيلة حياته. فو ،

وفق هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى ، والدخل هنا يكون أكبر من الاستهلاك. أما بعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات.

إذا وفقا لنظرية دورة الحياة يكون: $C_{\circ} \ L = Y_{\circ} \ R$

حيث أن:

$C_{\circ}$: الاستهلاك $Y_{\circ}$: الدخل

R : الحياة العملية L : عمر الإنسان الزمني

وعليه يكون: $C_{\circ} = \frac{R}{L} Y_{\circ}$

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد قام هؤلاء الاقتصاديين باختبار النظرية عملياً وتأكدوا من صحة نظريتهم وحسب فرضيتهم يقولون أن:

$$C_t = K(P \bullet W)$$

أي أن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الإنسان، أو ما يمتلكه الإنسان من أصول.

ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثورة التي تنقسم إلى:

1- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية (Y_t).

2- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية(Y_{et}).

3- صافي الثروة في نهاية الفترة($t-1$) أي A_{t-1} ، وبناء عليه صاغوا الدالة كالتالي:

$$C_t = b_0\, Y_t \;+\; b_1\, Y_{et} \;+\; b_2 \;\; A_{t-1}$$

إذاً الاســتهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل الســنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان.

تمارين مقترحة

تمرين رقم01: بافتراض أن الدولة (X) أنتجت قمحا قيمته 600 ون، وقد تم تحويله إلى دقيق بغت قيمته 870 ون، أدخل ما قيمته 300 ون منه في صناعة الخبز و بيع ما قيمته 400 ون إلى مصنع للحلويات، أما الباقي فتم بيعه في الأسواق. قام مصنع الخبز ببيع إنتاجه في السوق بمبلغ 680 ون، بينما باع مصنع الحلويات إنتاجه بمبلغ 700 ون.

المطلوب: حساب الناتج المحلي الاجمالي للدولة بطريقة الناتج مع الأخذ بأسلوبي المنتج النهائي و القيمة المضافة.

الحل

طريقة القيمة المضافة

السلعة	قيمة الانتاج	الاستهلاكات الوسيطة	القيمة المضافة
القمح	600	0	600
الدقيق	870	600	270
الخبز	680	300	380
الحلويات	700	400	300

الناتج = مجموع القيم المضافة	1550

طريقة المنتج النهائي

السلعة	قيمة الانتاج	ما تم استخدامه من السلعة في انتاج سلع اخرى	المنتج النهائي
القمح	600	600	0
الدقيق	870	400+300	170
الخبز	680	0	680
الحلويات	700	0	700
الناتج = مجموع المنتج النهائي			1550

تمرين رقم 02: أنتج مجمع. حديد خام بلغت قيمته 3 م ون أدخل في صناعة الحديد و الصلب فبلغت قيمة انتاج مصنع هذا الأخير 4.5م ون. باع ما قيمته 1.5 م ون لمصنع للآلات. و ما قيمته 2 م ون لمصنع السيارات. و الباقي بيع في الأسواق. فإذا قام مصنع الآلات ببيع إنتاجه بمبلغ 3 م ون. و باع مصنع السيارات إنتاجه بمبلغ 6 م ون.

المطلوب: أحسب الناتج المحلي الاجمالي لهذا المجتمع مستخدما أسلوبي القيمة المضافة و المنتج النهائي.

الحل

طريقة القيمة المضافة

السلعة	قيمة الانتاج	الاستهلاكات الوسيطة	القيمة المضافة
الحديد الخام	3	0	3
الحديد الصلب	4.5	3	1.5
الالات	3	1.5	1.5
السيارات	6	2	4
الناتج = مجموع القيم المضافة			10 م ون

طريقة المنتج النهائي

السلعة	قيمة الانتاج	ما تم استخدامه من السلعة في انتاج سلع اخرى	المنتج النهائي
الحديد الخام	3	3	0
الحديد الصلب	4.5	2+1.5	1
الالات	3	0	3
السيارات	6	0	6
الناتج = مجموع المنتج النهائي			10 م ون

تمرين رقم 03: إذا بلغ الناتج المحلي الاجمالي لمجتمع 1670 ون. أكمل بيانات الجدول التالي:

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
مزرعة التفاح	600	0	؟
مصنع فطائر	؟	200	550
مصنع العصير	500	؟	؟
مصنع المربى	270	100	؟
القيم المضافة	--	--	؟

الحل

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
مزرعة التفاح	600	0	600
مصنع فطائر	750	200	550
مصنع العصير	500	150	350
مصنع المربى	270	100	170
القيم المضافة	--	--	1670

تمرين رقم04: بافتراض ان لديك البيانات التالية لاقتصاد معين :

الإنفاق الحكومي	570	أجور و مرتبات	400	صادرات	260
الاستهلاك الخاص	740	نفقات التحويلات	70	واردات	180
اهتلاك رأس المال	60	ضرائب مباشرة	110	إعانات إنتاج	50
الاستثمار الصافي	240	فوائد	90		

ضرائب غير مباشرة	120	أرباح الأسهم	260
ضرائب أرباح الشركات	120	أرباح محتجزة	390
أقساط معاشات التقاعد	100	ريع	300

أحسب كل من :

- **الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق و الدخل**
- **الحل:**

حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق

PIB= C+I+G+X-M

PIB= 570+740+(240+60)+260-180=1690

حساب الناتج المحلي الجمالي بطريقة الدخل

حساب الدخل الوطني

RN= **الاجور +الفائدة + الربح + الريع**

RN= 300+90+(260+390+120)+400

RN= 1560

حساب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق

PNNpm=RN+TXind-R

PNNpm= 1560+120-50

PNNpm=1630

حساب الناتج الوطني الاجمالي:

PNB=PNN+Am

PNB= 1630+60=1690

حساب الناتج المحلي الاجمالي

PIB=PNB+صافي التحويلات من والى الخارج

PNB= 1690+0=1690

تمرين رقم 05:

إذا كان الناتج المحلي الاجمالي 1400 ون إجمالي الاستثمار 380ون. ضرائب مباشرة 60ون الادخار الشخصي 300ون. إعانات الانتاج 60ون. الانفاق الاستهلاكي 600ون. اهتلاك رأس المال80ون. ضرائب غير مباشرة 100ون. واردات60ون. الصادرات40ون. الدخل المتاح 900ون .

أوجد: الإنفاق الحكومي – الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة – الدخل الشخصي

الحل

PIB= C+I+G+X-M

G=PIB-(C+I+X-M)

G= 1400-(600+380+40-60)

G=440

حساب الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة

RN=PIB-RR-Am-Txind+R

RN= 1400-0-80-100+60

RN=1280

حساب الدخل الشخصي

RP=RD+Txd

RP=900+60

RP=960

تمرين رقم 06:

في مجتمع ينتج سلعة واحدة، أكمل بيانات الجدول التالي :

السنوات	الكمية	سعر	الناتج	الرقمالقياسي	الناتج

	المنتجة	الوحدة	المحلي	للاسعار	الحقيقي
2010	1200	30	؟	؟	؟
2015	1000	35	؟	؟	؟

الحل:

السنوات	الكمية المنتجة	سعر الوحدة	الناتج المحلي	الرقمالقياسي للاسعار	الناتج الحقيقي
2010	1200	30	3600	1	36000
2015	1000	35	3500	1.17	30000

تمرين رقم 07:

من بيانات الجدول التالي، أحسب الناتج الإجمالي مقوما بالأسعار الجارية ثم وضح التغيرات التي حدثت للناتج :

السنة	كمية 1	سعر 1	كمية 2	سعر 2	كمية 3	سعر 3
2010	5	100	10	70	120	5

2015	7	140	8	60	130	4

الحل

السنة	كمية 1	سعر 1	كمية 2	سعر 2	كمية 3	سعر 3
2010	5	100	10	70	120	5
2015	7	140	8	60	130	4

تمرين رقم08 :

ينتج اقتصاد دولة ما أربع سلع **D.C.B.A** إذا كانت لديك المعطيات الآتية لسنة 2016:

- أنتج **1000** وحدة من **A سنويا** يسعر **2** ون للوحدة ، - أنتج **200** وحدة من **B شهريا** بسعر **1** ون للوحدة باستخدام **25** وحدة من **A** ، - أنتج **250** وحدة من **C في السداسي** بسعر **2** ون للوحدة باستخدام **150** وحدة من **A**، - أنتج **125** وحدة من **D في كل ثلاثي** بسعر **3** و ن باستخدام **75** وحدة من **A** .

المطلوب: احسب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقتي القيمة المضافة و المنتجات النهائية.

الحل:

الحل

طريقة القيمة المضافة

السلعة	قيمة الانتاج	الاستهلاكات الوسيطة	القيمة المضافة
A	2*1000	0	2000

B	1*12*200	2*12*25	1800
C	2*2*250	2*2*150	400
D	3*4*125	2*4*75	900
الناتج = مجموع القيم المضافة			5100

طريقة المنتج النهائي

السلعة	قيمة الانتاج	ما تم استخدامه من السلعة في انتاج سلع اخرى	المنتج النهائي
A	2*1000	600+600+600	200
B	1*12*200	0	2400
C	2*2*250	0	1000
D	3*4*125	0	1500
الناتج = مجموع المنتج النهائي			5100

تمرين رقم 09:

إذا كانت لديك دالتي الطلب عل العمل و عرض العمل كالتالي:

N=112+6.5W/P N=195.3-17.3W/P

المطلوب: - ميز معادلة الطلب من معادلة العرض مع التبرير.

- بافتراض أن الأجر الاسمي لوحدة العمل هو 6.25 ون و أن المستوى العام للأسعار هو 2.5 ون. هل هذا السوق في حالة توازن أم لا ؟. ماذا يستوجب لكي يتحقق التوازن؟

- أحسب الأجر الحقيقي للتوازن، وضح الحالتين بيانيا.

- بافتراض أن الأجرة النقدية ارتفعت إلى 10.5 ون لوحدة العمل و أن مستوى العام للأسعار 3 ون وضح ماذا يحدث لعرض العمل.

تمرين 10:

في اقتصاد كلاسيكي و في ظل سوق عمل لها الخصائص التالية

$N_d=130-10(W/P)$ $N_s=80+5(W/P)$

و العلاقة بين المستوى العام للأسعار و مستوى الإنتاج تعطي العلاقة التالية $M=1/6\ (P.Y)$. حيث الكتلة النقدية $M=194$ و دالة الإنتاج الكلية معرفة كما يلي $Y=4N$ حيث N عدد وحدات العمل.

المطلوب: أوجد قيمة كل من الأجر الحقيقي وعدد وحدات العمل و الأجر الاسمي عند التوازن

مثل بيانيا كل من المتغيرات الكلية للنموذج .

تمرين 11:

لتكن لديك المعطيات التالية دالة عرض العمل:$N_s=2999(W/P)-2000$

دالة الطلب عل العمل:$N_d=4000-(W/P)$

الكتلة النقدية $M=40$ سرعة دوران النقود $V=4$

دالة الإنتاج الكلية **Y=60N**

احسب معدل الأجر الحقيقي التوازني ومعدل العمالة اللازمة للتوازن.

احسب قيمة الإنتاج و المستوى العام للأسعار

في اقتصاد كلاسيكي و في ظل سوق عمل لها الخصائص التالية

$$N_d = C - D\left(\frac{w}{p}\right) \qquad N_s = A + B\left(\frac{w}{p}\right)$$

- إذا علمت انه عند اجر حقيقي يساوي **5** ون بلغ عرض العمل **105** عامل و كان عدد البطالين **25** بطال ، أما عند اجر حقيقي يساوي **3** ون بلغ الطلب على العمل **100** منصب وكانت هناك **5** مناصب عمل شاغرة .
- العلاقة بين المستوى العام للأسعار و مستوى الإنتاج هي: **(P.Y) 1/5 = 204** أما دالة الإنتاج الكلية فتعطى بالعلاقة الآتية: **Y=3 N**

<u>المطلوب</u>: اوجد قيمة الأجر الاسمي في التوازن

<u>تمرين رقم 12:</u>

أثبت أن:

مجموع الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار يساوي الواحد

مجموع الميل المتوسط للاستهلاك و الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد

الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من لميل الحدي للاستهلاك

الميل المتوسط للادخار اصغر من الميل الحدي للادخار

ميل دالةالاستهلاك هو نفسه الميل الحدي للاستهلاك

تمرين رقم 13 :

حسب دالة الاستهلاك التالية $C=20+0.9Y_d$ كون جدول للاستهلاك و الإدخار عند مستويات اللدخل التالية:

100 250 300 450

أحسب الميل الحدي و المتوسط للاستهلاك و الادخار

تمرين رقم 14: حسب دالة الاستهلاك التالية: $C=C_0+bY_d$ **إليك الجدول التالي:**

MPS	MPC	APS	APC	S	C	Yd
					30	0
					350	400
					670	800
					990	1200
					1310	1600

- اشتق دالتي الاستهلاك و الادخار.
- أكمل الجدول.
- هل تتوافق نتائج الجدول مع القانون النفسي لكينز؟

تمرين رقم 15:مستعينا بالرسم التالي، أوجد كلا من:- دالة الاستهلاك -دالة الادخار و ارسمها

- الميل المتوسط للاستهلاك عند مستوى دخل يساوي 400

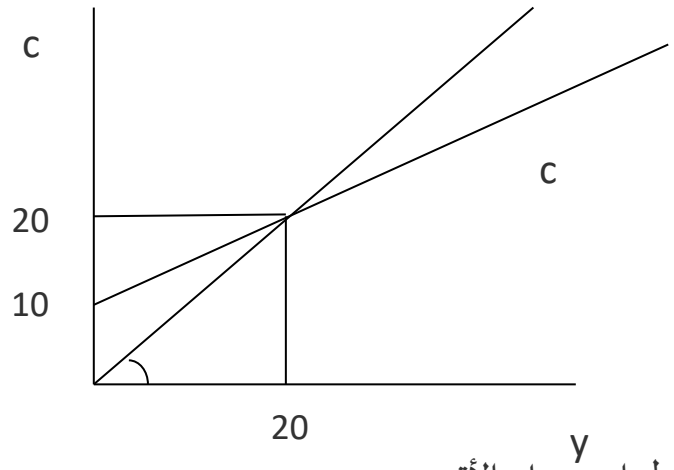

تمرين رقم16: من بيانات الدول اجب على الأتي:

- ما هي دالة الاستهلاك الممثلة للعلاقة الموضحة بالجدول.
- أكمل بيانات الجدول.
- ما هو المستوى التوازني للدخل؟ وضح بيانيا.

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	APC	APS	الانفاق
100	140					
200	220					
300	300		40			
600	540					
700	620					

تمرين رقم 17: إذا كانت دالة الاستهلاكC=400+0.8Yd و الاستثمار I=100 فاحسب مستوى الدخل الذي يحقق التوازن، ثم اكمل الجدول التالي:

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	APC	APS	MPS	الانفاق
500							
1000							
2000							
3000							

تمرين03:إذا كانت دالة الاستهلاك: C=150+0.75Yd و الاستثمار I=70

أوجد قيمة الدخل التوازني

أوجد قيمة الدخل التوازني الجديدة في حالة زيادة الاستثمار ب 10 ون

اوجد قيمة الزيادة في الاستثمار المستقل حتى نستطيع تحقيق دخل توازني يساوي 1000 ون

إذا أصبح الاستثمار مرتبط بالدخل وفق العلاقة I=70+0.1Y . أوجد قيمة الدخل التوازني ، ثم احسب الزيادة في الدخل في حالة تقصان الاستثمار المستقل ب 10 ون.

تمرين رقم 18: لتكن لديك المعلومات التالية:

C=100+0.75yd I=150 G=200 Tx =220 R=20

المطلوب: أوجد صيغة الدخل التوازني ثم احسبه

احسب رصيد ميزانية الحكومة ثم علق عليه.

احسب مضاعف الإنفاق

احسب مقدار التغير في الدخل في حالة:

*زيادة الإنفاق الحكومي ب 10 ون

*زيادة الضرائب ب 10

* زيادة الإنفاق الحكومي و الضرائب معا ب10 ون

تمرين رقم 19: إذا كانت لديك المعلومات التالية:

C=50+0.7yd I=58 G=60 Tx =10+1/7Y R=10

المطلوب: أحسب رصيد ميزانية الحكومة عند قيمة الدخل التوازن

إذا علمت أن دخل التشغيل التام هو 350 ون كيف يمكن بلوغ هذا المقدار من الدخل.

أحسب مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي التي تجعل من الدخل التوازني يساوي490 ون

ما هو اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي و الضرائب معا بقيمة 10 ون لكل منهما.

ما هو اثر الزيادة في الإعانات و الضرائب معا بقيمة 10 ون لكل منهما.

تمرين رقم 20: لتكن لديك المعلومات التالية:

C=40+0.7yd I=60 G=75 Tx =20+1/7Y R=10

المطلوب: إذا علمت أن الحكومة تريد العمل بتوازن في الميزانية . وضح ما الذي يجب اتخاذه

إذا علمت أن خل التشغيل التام هو 450 ون حدد طبيعة الاقتصاد ونوع الفجوة ثم احسبها

أحسب قيمة الادخار التوازنية

إذا علمت أن الميل الحدي للاستهلاك تغير و أصبح يساوي 0.8 . احسب قيمة الدخل الوطني الجديدة .

مثل التوازن بيانيا في الحالتين (b=0.7 وb=0.8)

تمرين رقم 21:

إذا كانت لديك المعطيات التالية عن اقتصاد ما:

$C=50+0.7Yd$ $Tx=5+\frac{1}{7}Y$ $G=40$ $I=30$ $R=5$

المطلوب :

اوجد الدخل الوطني التوازني بطريقتين.

إذا علمت أن دخل التشغيل الكامل هو الدخل الذي يحقق توازن ميزانية الحكومة، ا هي حالة الاقتصاد وطبيعة الفجوة ما هي إجراءات الحكومة لبلوغ هذا المستوى من الدخل .

مثل حالة التوازن بيانيا بطريقتين.

المـراجع

1 - عمر صخري : التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994 .

2 - ضياء مجيد الموسمي : النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي ، د م ج ، الجزائر 1994 .

3 - مروان عطوان : النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة و النشر الجزائر 1989.

4 - كاظم محمد نوري الشمري : النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 1999

5 - هيثم الزغبي ، حسن أبو الزيت : أسس و مبادئ الإقتصاد الكلي ، د م ج ، الجزائر 1994.

6 - احمد فريد مصطفى : التحليل الإقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأردن 2000 .

7 - سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الإقتصاد ، الدار الدولية للأستثمارات الثقافية ، مصر 2000 .

8 - مروان عطوان : النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة و النشر الجزائر 1989.

9 - محمد الشريف المان : محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر 1994 .

10 - مصطفى سلمان و آخرون : مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الأردن 2000

11- سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، الكويت ، 1994.

12-أحمد فريد مصطفى ، النقود و التوازن الإقتصادي ، ترجمة نهاد رضا الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1991.

13- عبد اللطيف بن اشنهو ، مدخل إلى الإقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981.

14-محمد يحي عويس ، التحليل الإقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، 1977.

15-محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2001.

16-مصطفى موفق ، علم الإقتصاد – الأسعار والنقود - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

17-سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ن الكتاب الأول ، مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، الكويت ، 1994.

18-جيمس جيواتني ، ريدجارد ألتروب ، الإقتصاد الكلي ترجمة عبد الفتاح ن عبد الرحمان وآخرون الرياض ، دار المريخ والنشر 1988 .

19- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، الأردن ، دار وائل للنشر ، 1999.

20- ناظم محمد النوري الثمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، عمان دار زهران للنشر و التوزيع 1999.

21- يوجين . أ . ديوليو ، نظريات و مسائل في النظرية الإقتصادية الكلية ،
ترجمة محمد رضا العدل ، رضوان عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، د م ج - الجزائر- 1993.

22-عبد القادر محمود رضوان ، مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية ، د م ج ، الجزائر 1990 .

23- محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2001.

24- أحمد هني ، دروس في التحليل الإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990.

25- بول أ ، ساموبلسون ، علم الإقتصاد - المسائل الإقتصادية المعاصرة - ، ترجمة مصطفى موفق ، د م ج ، الجزائر ، 1983.

26- كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد العبد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الأسكندرية .

27خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2000.

28 شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصادالبنوك ، د م ج ، الجزائر، 1989.

29- Eugene . A. Diulio, Macroéconomie traduction, George poudiere, Mc. Grow Hill, Paris, 1993.

30- Michel Devely, Théories macroéconomiques, Fondement et Controverses, éd. Masson, Paris, 1993.